المركز السوري لبحوث السياسات
Syrian Center For Policy Research

unrwa الاونروا

الكارثة السورية:

تقرير يرصد الظروف الاقتصادية والاجتماعية

التقرير الفصلي الأول (كانون الثاني – آذار 2013)

حزيران 2013

سورية
الكارثة السورية: تقرير يرصد الظروف الاقتصادية والاجتماعية في سورية
التقرير الفصلي الأول (كانون الثاني – آذار 2013)

إعداد المركز السوري لبحوث السياسات
لصالح وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)

حزيران 2013

فهرس المحتويات

كلمة شكر	4
الملخّص التنفيذي	5
المقدّمة	7
أولاً: الأثر الاقتصادي للأزمة	8
الانكماش الاقتصادي الحاد	8
انهيار الطلب	14
إجمالي الخسائر الاقتصادية تصل إلى 84.4 مليار دولار أميركي	15
الارتفاع الهائل في العجز المالي والدين العام	17
تدهور سعر الصرف	18
معدّل البطالة يصل إلى مستوى 48.8 في المئة	20
ثانياً: الأثر الاجتماعي للأزمة	21
مؤشر التنمية البشرية تراجع 35 سنة إلى الوراء	21
التحوّلات السكّانية (الديموغرافية) الدرامية	22
ازداد عدد الفقراء بواقع 6.6 مليون نسمة	23
خسارة رأس المال البشري	24
تدمير النظام الصحّي	26
خلاصة موجزة	28
الملحق	30
المراجع	32

كلمة شكر

هذا التقرير من إعداد المركز السوري لبحوث السياسات، وقد قام بوضعه لصالح وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، مستفيداً من مجموعة متنوّعة من الأوراق البحثية واستشارات الخبراء. ويتألف فريق المركز السوري لبحوث السياسات من: نبيل مرزوق (رئيساً للفريق)، وزكي محشي، وربيع نصر، وخلود سابا، وأحمد نوّار عوّاد، وشامل بردان.

يودّ المركز السوري لبحوث السياسات أن يُعرب عن امتنانه إلى الدعم القيّم الذي قدّمه آليكس بولوك، مدير التمويل الصغير في الأنوروا، كما أن المركز يتقدّم بجزيل الشكر إلى فريق الأونروا في دمشق على الدعمّ الذي قدمه لفريق الدراسة.

كما يرغب المركز السوري لبحوث السياسات في أن يُعرب عن امتنانه إلى كل من خبراء المكتب المركزي للإحصاء، وهيئة التخطيط والتعاون الدولي، وهيئة التخطيط الإقليمي في سورية، على العون الكبير الذي قدّموه لأعضاء الفريق، والشكر موصول إلى كل من السيّد فؤاد اللحام، الخبير الاقتصادي والصناعي، والسّيد معن داوود، الخبير في القطاع الزراعي.

الملخّص التنفيذي

رغبة من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) في تتبّع التغيّرات الاقتصادية الكلّية والاجتماعية الرئيسية في سورية، خلال الأزمة الحالية، فقد أوكلت إلى المركز السوري لبحوث السياسات مهمّة إعداد خمسة تقارير ربعية تبدأ من الربع الأول لعام 2013 وحتى الربع الأول لعام 2014. وهذا التقرير هو الأول من بين هذه التقارير الربعية الخمسة. وقد أشار تحليل المركز السوري لبحوث السياسات وتقديراته إلى ما يلي:

الأثر الاجتماعي

- أدّى النزاع المسلّح في سورية إلى تهجير مُمَنهَج للمجتمعات السكّانية، أخذ نمطاً من النزوح القسري والطوعي نجم عنه مغادرة ثلث السكّان تقريباً (31%) أو هروبهم من أماكن سكنهم المعتادة، حيث انتقل 1,3 مليون لاجئ من سورية (أي ما يُعادل 6 في المئة من السكّان) إلى الدول المجاورة، بينما هاجر 1,33 مليون إنسان طوعاً من البلاد (أي يُعادل 6,2 في المئة من السكّان)، بينما اضطر 3,92 مليون إنسان (أي ما يُعادل 18,3 في المئة من السكّان) إلى النزوح الداخلي ضمن أراضي سورية.
- تراجعت مؤشرات التنمية البشرية السورية 35 سنة إلى الوراء.
- أكثر من نصف السكّان البالغ عددهم 21,4 مليون نسمة يعيشون في حالة الفقر، حيث أن 6,7 مليون نسمة إضافيين دخلوا إلى دائرة الفقر أثناء فترة النزاع، منهم 3,6 مليون نسمة دخلوا إلى دائرة الفقر الشديد.
- منذ بداية النزاع، خسر أكثر من 2,3 مليون نسمة وظائفهم، في حين حلّق معدّل البطالة ليصل إلى 48.8%. وفي حين شهد أصحاب الدخل الثابت تدهوراً في القوّة الشرائية لرواتبهم حيث ارتفع مؤشر أسعار المستهلك بمقدار 84.4%، تراجعت قيمة الليرة السورية أمّام الدولار الأميركي أكثر من 300 في المئة.
- يعاني القطاع التعليمي من أزمة، مع تعرّض 3000 مدرسة تقريباً للأضرار أو التهديم، في حين أن 1992 مدرسة إضافية تؤمّن المأوى للنازحين داخلياً. وقد تراجع الدوام المدرسي إلى 46,2%، مع وجود نقص في المدرّسين بما أن الآلاف منهم انضمّوا إلى قوافل اللاجئين والنازحين داخلياً.
- تعرّض قطاع الرعاية الصحّية إلى التخريب، جرّاء خسارة 31 مستشفى حكومياً، و31% من وحدات الرعاية الصحية الأولية، وانهيار الصناعة الدوائية المحلية، فضلاً عن العقوبات الدولية التي تمنع استيراد الأدوية المنقذة للحياة، والتجهيزات الطبية الحديثة المتخصّصة. كما تعرّض النظام الصحّي إلى ضغوط هائلة نتيجة النقص في موظفي الرعاية الصحية، ووفاة أكثر من 80,000 شخص، وإصابة وتشويه ما يُقارب 240,000 شخص.

الأثر الاقتصادي

- يواجه الاقتصاد عملية تفكك القطاع الصناعي وهروب الاستثمارات على نطاق واسع نظراً للتخريب، وأعمال النهب، وهجرة رؤوس الأموال، إذ بلغ إجمالي الخسائر الاقتصادية 84,4 مليار دولار أميركي خلال العامين الماضيين، أي ما يُعادل 142% من الناتج المحلي الإجمالي في 2010. وعلى أساس معدّل نمو سنوي يبلغ 5% مستقبلاً، فإن البلاد تحتاج إلى 30 سنة كي تعوّض خسائرها.
- تُقدّر الخسارة الاقتصادية الناجمة عن الأضرار التي تعرّض لها مخزون رأس المال نتيجة التخريب وأعمال النهب بمبلغ 41,2 مليار دولار أميركي، أو 49% من إجمالي الخسائر الاقتصادية. وهذه الخسارة في الأصول المنتجة سوف تُبطئ أي تعافٍ مستقبلي في الاقتصاد السوري، بما أن هناك حاجة إلى استبدال هذه الأصول باستثمارات جديدة.

- تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3,7% في عام 2011، وبنسبة 28,9% عام 2012 وبمعدّل إضافي يبلغ 6,8% في الربع الأول من العام 2013، الأمر الذي نجمت عنه خسارة بواقع 38,4 مليار دولار أميركي، أو 45% من إجمالي الخسائر الاقتصادية الإجمالية.
- وللإشارة إلى حجم هذا التراجع والتغير الهيكلي في بنية الاقتصاد السوري، فإن القطاع الزراعي يشكّل الآن 27% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 17% كان يشكّلها عام 2010.
- مع تدهور الاستثمار العام بنسبة تصل إلى 75%، فإن استثمارات القطاع الخاص فاقتها في التدهور وبنسبة تراجع تصل إلى 81%. علاوة على ذلك، هناك نسبة مئوية متزايدة من الإنفاق العام تُستثمر في قطاع الدفاع، إذ يُقدّر بأن 4,85 مليار دولار أميركي قد حوِّلت لتستخدم في الأغراض العسكرية خلال فترة النزاع.
- خلال هذه الفترة، هبطت الصادرات بنسبة 75%، والواردات بنسبة 60%، في حين أن الاحتياطات الأجنبية تقلّصت من 23 مليار دولار أميركي إلى ملياري دولار أميركي فقط.
- على الرغم من أن عجز الموازنة لازال منخفضاً بحسب المعايير الدولية، إلا أن تقدير هذا العجز قد وصل إلى 65% من الناتج المحلي الإجمالي. ومن المرجّح أن يتنامى هذا العجز مستقبلاً بما أن الحكومة قد خسرت مصادر هامّة للإيرادات من النفط والصناعات الحكومية التي تأثرت بصورة مباشرة جرّاء العقوبات والاستيلاء على بعضها من قبل قوّات المعارضة.
- تعاني الإدارة المالية للموازنة من أزمة نتيجة تآكل القاعدة الضريبية مع تراجع عوائد ضريبة الدخل نتيجة لخسارة عدد هائل من الوظائف، إضافة إلى انخفاض عوائد ضريبة القيمة المضافة التي قوّضها التراجع الهائل في الاستهلاك الخاص، والذي انخفض بنسبة 25,3% عام 2012 وبنسبة إضافية تبلغ 4,8% في الربع الأول من العام 2013.
- مع تراجع الاقتصاد الرسمي المنظم، شهد الاقتصاد السوري تنامياً في الاقتصاد غير الرسمي (غير المنظم)، والنشاطات الريعية سريعة الربح، إضافة إلى ظهور اقتصاد العنف الذي سيرخي بظلاله على تنظيم النشاط الاقتصادي، والإصلاح، ورأس المال الخاص، والتنمية في مرحلة ما بعد النزاع.

المقدّمة

هذا التقرير هو الأول من بين خمسة تقارير ربعية أوكلت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) إلى المركز السوري لبحوث السياسات مهمّة إعدادها وهي تهدف إلى تقديم تقييم متواصل للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في سورية خلال الأزمة الحالية، بالاستناد إلى التحديثات الرسمية المتاحة، ونماذج الاقتصاد القياسي لتقدير المؤشرات الرئيسة الأخرى. وستشكّل هذه التقارير أداة تخطيطية وإطاراً للأونروا، وستكون متاحة أيضاً لوكالات الأمم المتحدة والأطراف المهتمّة، من أجل صياغة السياسات والبرامج التي تتجاوز في نظرتها الحالة الإنسانية الطارئة إلى التداخلات ذات الصلة وتوجيه جهود إعادة الإعمار والتنمية في سورية1. ويبني هذا التقرير على الإطار، والتحاليل، والمنهجية، التي طوّرها المركز في تقريره السابق "الجذور و الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة السورية" الذي حلّل الأوضاع عام 2012 (المركز السوري لبحوث السياسات، 2013).

طوال أكثر من عامين، شهدت سورية نزاعاً داخلياً مسلحاً ولد من رحم أزمة اجتماعية وسياسية عميقة. صحيح أن العامل المبدئي المحفّز للنزاع بدا محلياً، إلا أنه اتخذ لاحقاً أبعاداً وطنية، وإقليمية، ودولية معيقة، تعزّز أزمة معقّدة الأبعاد وذات عواقب سياسية واقتصادية واجتماعية لن يكون من السهل حلّها من خلال الدبلوماسية أو الحرب. علاوة على ذلك، يعمل النزاع المسلّح وبوتيرة متسارعة على استنزاف رأس المال البشري، والأصول المنتجة، والثروة الاقتصادية للبلاد، مع تعزيز العنف وحالة العدائية التي تخرّب التماسك الاجتماعي والتنوّع. وقد نجم عن النزاع تحويل الموارد من الفعاليات المنتجة إلى الفعالية الهدّامة في بيئة تزخر بالجريمة، وانعدام القانون، والإرهاب. وسيكون لتواصل هذه التوجّهات طوال العام 2013 آثار كارثية على التنمية الإجمالية في البلاد.

يسعى هذا التقرير إلى تقدير آثار الأزمة على المدى القصير خلال العامين 2011 و2012 والربع الأول من العام 2013، بالاعتماد إلى المفهوم الاقتصادي "تكلفة الفرصة البديلة" لتقرير حجم الخسائر الاقتصادية. وتستند المقاربة المنهجية إلى مقارنة "سيناريو الأزمة"، أو المؤشرات الفعلية خلال الأزمة، مع "السيناريو الاستمراري"، أو المؤشرات التي كانت على الأرجح ستتحقق لو لم تندلع الأزمة. إن الفارق أو الفجوة بين هذين السيناريوهين تعادل الخسائر الاقتصادية الاجتماعية التي تُعزى إلى الأزمة. يشتمل التقرير على عدد من مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي والاجتماعي التي جُمعِت وقيّمت استناداً إلى مصادر رسمية ومشاورات مع عدد كبير من الخبراء، وكذلك بالاعتماد على عدد من النماذج، مثل البرمجة المالية، ضمن إطار تنموي شامل[2]. وقد سمحت هذه المؤشرات للفريق برسم صورة واضحة نسبياً عن التوجهات الاقتصادية في العامين 2011 و2012 وفي الربع الأول لعام 2013.

يركّز القسم الأول من التقرير على المؤشرات الاقتصادية وأثر الأزمة على القطاعات الاقتصادية، والموازنة العامة، والأسعار، والوظائف. أمّا القسم الثاني فيغطّي الأثر على المؤشرات الاجتماعية، ومن ضمنها الفقر، والصحّة، والتعليم، ومؤشر التنمية البشرية، والتضامن الاجتماعي.

أولاً: الأثر الاقتصادي للأزمة

يستند هذا التقرير إلى أحدث البراهين المتعلقة بالوضع الاقتصادي في سورية والمتوفرة حتى الآن، وذلك كي نحدّث معارفنا الراهنة حول الحالة الاقتصادية للبلاد منذ اندلاع النزاع في آذار/ مارس 2011. وقد تمّ ذلك من خلال تقدير الخسائر الاقتصادية حتى 2012، وتوقّع الخسائر الإضافية للربع الأول لعام 2013. وتستند المنهجية والتحاليل المطبّقة بصورة رئيسة إلى التقرير السابق الذي أعدّه المركز السوري لبحوث السياسات بعنوان "الجذور و الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة السورية" الذي حلّل الأوضاع الاقتصادية عام 2012 (المركز السوري لبحوث السياسات، يناير 2013).

يواصل هذا التقرير ما بدأه من قبل، ويحلّل النمو/التراجع الاقتصادي ضمن قطاعات مختلفة، إضافة إلى التغيّرات الأخيرة في نمط النزاع والتي أثّرت تأثيراً أساسياً على الاقتصاد. علاوة على ذلك، يسلّط هذا التقرير الضوء على المؤشرات الرئيسة للمالية العامّة، والتجارة، والأسعار، وسعر الصرف، والتوظيف.

الانكماش الاقتصادي الحاد

النمو الاقتصادي هو مؤشر رئيس على الثروة والنشاطات الاقتصادية لبلد معيّن، ويعكس التغيّرات في رفاهية شعبه مع مرور الوقت. وتقدّر الدراسة النمو الاقتصادي الحقيقي استناداً إلى مؤشرات كل قطاع خلال العامين 2011 و2012 والربع الأول لعام 2013 باستعمال توقعات اقتصادية قياسية والبرمجة المالية. ومن ثمّ يقدّر التقرير التغيّرات البنيوية في الناتج المحلي الإجمالي.

يبيّن الجدول 1 المعدّلات الحقيقية للنمو/الانكماش في الناتج المحلي الإجمالي في سورية بحسب القطاع، ممّا يعكس حجم الانهيار في الاقتصاد السوري خلال الأزمة الحالية. فلو لم تندلع الأزمة، ولو ظل "السيناريو الاستمراري" قائماً، لكانت سورية قد حققت معدّل نمو سنوي في الناتج المحلي الإجمالي يبلغ 7,1% تقريباً عام 2011، و6,5% عام 2012، و1,7% في الربع الأول من العام 2013[3]. ولكن، باستعمال الإسقاطات من "سيناريو الأزمة"، فإن الناتج المحلي الإجمالي لسورية انكمش بنسبة 3,7% عام 2011، ومن ثم بنسبة 28,9% عام 2012، و6,8% في الربع الأول لعام 2013. فمنذ بداية العام 2011، وحتى الربع الأول من العام 2013، تُقدّر خسارة الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد السوري بمبلغ 1080 مليار ليرة سورية بحسب الأسعار الثابتة لعام 2000. (الجدول 1) وتعادل هذه الخسارة 74.4% من الناتج المحلي الإجمالي لسورية عام 2010، وبحسب الأسعار الجارية، فإن هذه الخسارة تعادل 38,4 مليار دولار أميركي[4].

إن حجم هذا الانكماش الاقتصادي يعتبر كبيراً لدى مقارنته بمعدّلات النمو السابقة التي سُجِّلَت في سورية خلال العقد الماضي، كما يعتبر هذا التراجع مرتفع للغاية مقارنة مع تجارب الدول الأخرى التي شهدت نزاعات مسلّحة مديدة.

لقد أرخى الانكماش في الناتج المحلي الإجمالي بثقله الكبير على أربعة قطاعات رئيسة كانت لوحدها مسؤولة عن أكثر من ثلثي الخسائر في الناتج المحلي الإجمالي. الخسارة الأهم كانت في التجارة والتي فقدت 253 مليار ليرة سورية، أي ما يمثّل 23% من الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي. ومثّلت الخسائر في النقل 20% من الخسائر الكلية في الناتج المحلي الإجمالي وبقيمة بلغت 218 مليار ليرة سورية، بينما حصل تراجع في الصناعة الاستخراجية (وبصورة رئيسة النفط) بواقع 167 مليار ليرة سورية، أي ما يمثّل 15% من خسائر الناتج المحلي الإجمالي، أمّا الصناعة التحويلية فقد تراجعت بواقع 138 مليار ليرة سورية وهي تمثّل 13% من خسائر الناتج المحلي الإجمالي.

عانى **قطاع تجارة الجملة والتجزئة**، والذي يشمل المطاعم والفنادق، معاناة هي الأهم جرّاء الانكماش في الناتج المحلي الإجمالي؛ وبوصفه واحداً من أهم الجهات توظيفاً للعمّال ذوي المهارات المنخفضة، أدّت عمليات تقليص الوظائف والإغلاق إلى خسارة عشرات آلاف الوظائف في هذا القطاع. وقد كان مستوى التدهور كبيراً، فقد بلغ حجم الانكماش بحدود الثلث (32,6%) في عام 2012 مع تراجع إضافي بنسبة 8,1% في الربع الأول من عام 2013. وكان المحرّك الأساسي لتقليص الوظائف هو النزاع بما أن القطاع قد تأثر بالإفلاس والإغلاق، والتراجع في الطلب، وارتفاع

التضخّم، ووجود عوائق في سلاسل التوريد، وارتفاع تكاليف الطاقة والاستيراد جرّاء تدهور قيمة الليرة السورية، والقيود على حركة الأشخاص والبضائع، والأهم من كل ذلك، غياب الأمن مع تصاعد النزاع المسلّح. وقد لعبت العقوبات الدولية دوراً في التقليل من تدفق السلع، وهذا أمر يحظى بأهمية خاصّة في القطاع الصحّي الذي يعاني من عجز كبير في عدد الأدوية الحيوية بسبب العقوبات التجارية.

الجدول 1: الناتج المحلي الإجمالي بحسب القطاع، 2010 – الربع الأول من عام 2013، والآثار المقدّرة للأزمة، بمليارات الليرات السورية (بالأسعار الثابتة لعام 2000)

	الفعلي	سيناريو الأزمة			السيناريو الاستمراري			آثار الأزمة			
	2010	2011	2012	ربع أول 2013	2011	2012	ربع أول 2013	2011	2012	ربع أول 2013	حتى آذار 2013
الزراعة	240	263	247	49	263	276	73	0	29	23	52
الاستخراجية	186	163	83	6	185	185	46	23	102	40	165
التحويلية	100	78	24	3	105	110	29	26	86	26	138
المرافق	37	39	35	8	42	48	13	3	12	5	20
البناء والتشييد	52	59	41	7	54	55	14	-5	13	7	15
التجارة	297	263	177	30	311	326	85	49	149	56	253
النقل والاتصالات	191	158	104	17	208	227	62	51	123	45	218
مال وتأمين وعقارات	80	87	61	10	88	96	26	1	35	16	52
الخدمات الحكومية	207	228	163	37	230	257	71	3	94	35	131
الخدمات الاجتماعية	59	60	55	12	67	76	22	7	21	9	37
المنظمات غير الحكومية	1	1	3	1	1	1	0	0	-2	-1	-3
الناتج المحلي الإجمالي	**1452**	**1398**	**994**	**181**	**1555**	**1,656**	**442**	**157**	**662**	**261**	**1080**

المصدر: تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات بناء على بيانات أولية من هيئة التخطيط والتعاون الدولي والمكتب المركزي للإحصاء.

بالنسبة لقطاع **السياحة**، كان تأثير الأزمة عليه هدّاماً، إذ تراجع بنسبة 87% عام 2012، وبنسبة 22% إضافية في الربع الأول من العام 2013. فهذا القطاع شديد الحساسية للوضع الأمني بما أن القليل فقط من السيّاح ورجال الأعمال يسافرون إلى مناطق الحروب. لكن ثمّة مفارقة ينطوي النزاع عليها وهي أن جزءاً من هذا القطاع لازال قائماً ويستفيد من تدفق اللاجئين ومئات آلاف النازحين داخلياً، إضافة إلى عمّال الإغاثة الإنسانية، الذين يستفيدون حالياً من خدمات كانت سابقاً تقدّم إلى السيّاح الأجانب.

الشكل1: التوزيع النسبي للخسائر (الأرباح) المقدّرة في الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات في 2011، و2012، والربع الأول من العام 2013

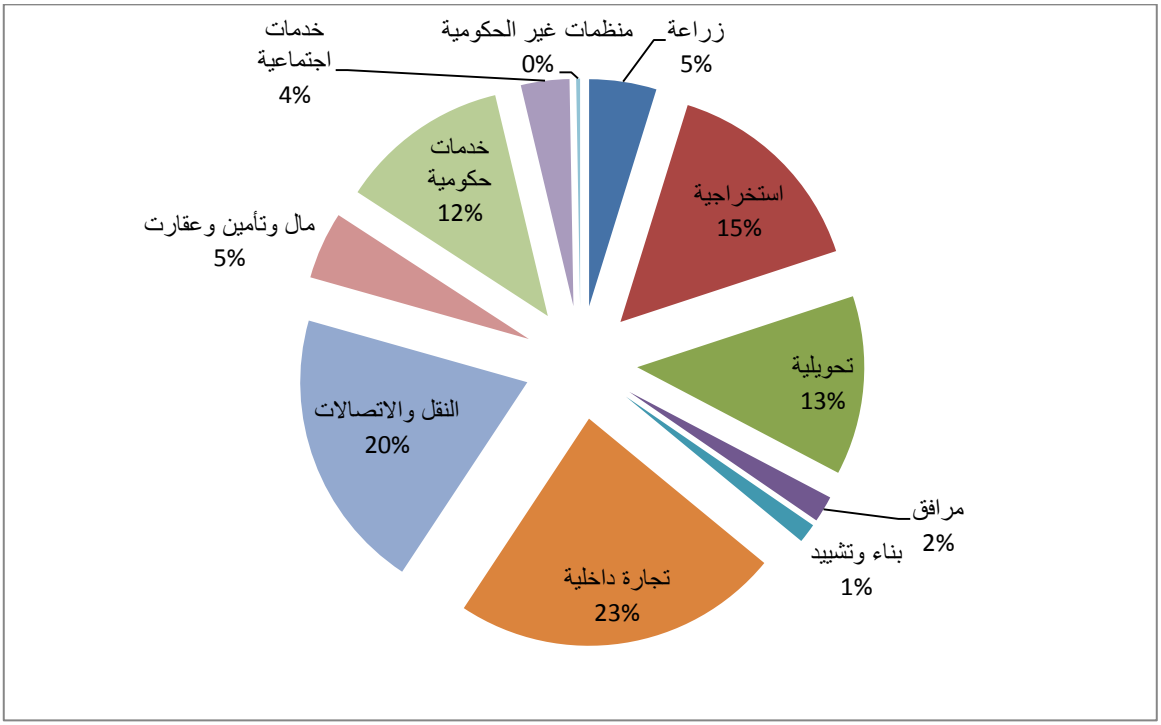

المصدر: تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات

تعرّض قطاع **النقل** إلى أضرار ضخمة نتيجة للنزاع، مع تراجع في ناتجه المحلي الإجمالي بنسبة 57% عام 2012 وبنسبة 8,5% إضافية في الربع الأول من العام 2013. فإضافة إلى الإفلاس والإغلاقات، تأثر القطاع بعدد من العوامل ذات الصلة بالنزاع ومن ذلك نهب المركبات العامّة والخاصة ومصادرتها للأغراض العسكرية؛ وانعدام الأمن والخطورة الفعلية في التنقل على متن وسائل النقل العامّة الأمر الذي قيّد من تنقّل الناس وخفّضه إلى الحد الأدنى؛ والهجومات على الشاحنات والأرتال التي تنقل السلع ممّا قلل حجم المواد المنقولة؛ ووجود العمليات القتالية حول المناطق المتاخمة للمطارات الأمر الذي تسبّب في انخفاض حاد في النقل الجوي؛ وأخيراً العقوبات الدولية التي قلّلت من نشاطات المرافئ نتيجة لتقليص حجم التجارة الدولية.

كان قطاع **الاتصالات** أقل تأثراً من قطاع النقل، رغم الضرر الهائل الذي أصاب البنية التحتية والتجهيزات. فقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي في قطاع الاتصالات بحدود 5,9% عام 2012 وبنسبة 1,5% إضافية في الربع الأول من العام 2013. وأحد الأسباب التي تفسّر أن هذا التراجع كان أدنى بكثير ممّا حصل في قطاعات أخرى هو الطبيعة الفريدة لعملية نقل أحداث هذا النزاع عبر الوسائل الرقمية، ممّا استدعى وجود طلب مرتفع على خدمات الاتصالات. وذلك ناجم عن استعمال غير مسبوق لأجهزة الاتصالات لتداول الأخبار وتلقيها حول النزاع والأهل والأصدقاء، إذ أصبحت الهواتف الرقمية، والحواسب، والانترنت حاجة أساسية شاملة جديدة تقريباً.

شهد قطاع **الصناعة الاستخراجية** أيضاً خسائر فادحة، كانت في بداية الأمر ناجمة عن العقوبات الدولية وانسحاب الشركات الأجنبية بدءاً من شهر تشرين الأول 2011. ولكن عام 2012، أدّى النزاع المسلّح وغياب الأمن إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي في هذا القطاع بنسبة 49%. أمّا في الربع الأول من العام 2013، فقد أصبح الوضع أكثر مأساوية مع خسارة الحكومة للسيطرة على العديد من الآبار النفطية، الأمر الذي قاد إلى تراجع إضافي في هذا القطاع

بنسبة 18,1%. هذا الوضع جعل الاقتصاد يخسر المصدر الأساسي للقطع الأجنبي. وعلاوة على ذلك، فإن إساءة استعمال الموارد النفطية بطريقة غير قانونية وجرمية يمكن أن تقود إلى مخاطر بيئية وزيادة في الأخطار الصحية نتيجة لتلوّث التربة والمياه والهواء وانتشار الأمراض، مع تقويض الاستدامة المستقبلية لهذا المورد. وبالتالي، حصل شبه توقف في الصادرات النفطية، بينما صار الإنتاج المحلي أدنى بكثير من قدرة المصافي المحلية، مع محدودية إمكانية استيراد المشتقات النفطية مثل وقود الديزل (المازوت) والغاز المنزلي للتعويض عن ذلك. وقد أثّرت ندرة الطاقة على جميع القطاعات الاقتصادية والأسر، بينما أسهم النقص في الأسواق المحلية في تحليق الأسعار وبالتالي حصول ارتفاع هائل في تكاليف المعيشة بالنسبة لجميع الأسر.

عام 2012، انكمش الناتج المحلي الإجمالي في قطاع **الصناعات التحويلية** بصورة حادّة بنسبة 69,7% وبنسبة 12,5 إضافية في الربع الأول من العام 2013. وفي كلا القطاعين العام والخاص، ارتفع حجم التدمير في الشركات والبنية التحتية نتيجة للعمليات العسكرية، وانتشار أعمال السلب والنهب، والإفلاس والإغلاقات، إضافة إلى خطف العمّال والمدراء على نطاق واسع. وقد تسارع الانحدار في هذا القطاع مع اكتساب الأزمة للزخم في النصف الأول من العام 2012، ومع التراجع الهائل في القيمة المضافة نتيجة للعقوبات المفروضة على العمليات المالية، وارتفاع تكاليف استيراد المستلزمات المستوردة، والنقص في الطاقة، والاستعصاءات الناجمة عن اضطراب عمليات النقل، والأضرار التي تعرَضت لها البنية التحتية، والأضرار المادّية الحاصلة في الشركات الصناعية. إضافة إلى ما سبق، وخلال النصف الثاني من العام 2012، قاد النزاع في حلب وريف دمشق، وهما المركزان الأساسيان للنشاطات الصناعية، إلى تخريب معظم البنية التحتية الصناعية للبلاد. كما قامت شركات عديدة بنقل أعمالها ضمن البلاد إلى كل من طرطوس واللاذقية والسويداء، أو نقلت استثماراتها إلى خارج البلاد، كمصر، والأردن، وتركيا على سبيل المثال. إن التراجع الحاد في الاستثمارات العامّة والخاصة وخسارة مخزون رأس المال ستواصل إعاقة الإنتاج الصناعي على المديين القصير والمتوسط. وقد نجم عن التراجع الهائل في الصناعات التحويلية انخفاض كبير في الصادرات السورية، ونقص حاد في السلع ضمن الأسواق المحلية، ممّا أدّى إلى تضخّم الأسعار وارتفاع أسعار الصرف. وهذا الأمر أسهم في تدهور حال الأسر في جميع أنحاء سورية، ولكن تحديداً في المراكز الرئيسة للصناعات التحويلية مع انضمام الموظفين السابقين إلى صفوف اللاجئين والنازحين داخلياً.

لازالت **الزراعة** في سورية، التي تضم واحداً من أكبر المجتمعات الفلاحية في الشرق الأوسط، من القطاعات الرئيسية في الاقتصاد السوري والتي تعتبر جوهرية بالنسبة للأمن الغذائي، إذ أنها توفّر الوظائف إلى العمّال ذوي المهارات المحدودة في المناطق الريفية، عدا عن كونها مصدراً هامّا للتخفيف من الفقر. وفي حين أن الناتج المحلي الإجمالي للزراعة نما بنسبة 9,5% عام 2011، إلا أنه عاد وانكمش بنسبة 6% عام 2012، وبنسبة 5% إضافية في الربع الأول من العام 2013[5]. وأسهمت الظروف المناخية التي شهدت شيئاً من التحسّن أثناء فترة النزاع في أداء دور هام في تحسّن الإنتاج النباتي ممّا خفّف من الشّدة المحتملة للأزمة، وتحديداً على أكثر الفئات هشاشة في المناطق الريفية. وعلى الرغم من ذلك، فإن العديد من المزارعين واجهوا مصاعب كبيرة في شحن منتجاتهم وتسويقها، في حين لم يتمكّن آخرون من الوصول إلى أراضيهم بصور كاملة جرّاء غياب الأمن في مناطقهم.

وقد شهد الربع الأخير من العام 2012، والربع الأول من العام 2013 تصعيداً في النزاع المسلّح، ولاسيما في المناطق الشمالية والشرقية، الأمر الذي تسبّب بتخريب هائل في القطاع الزراعي وذلك من خلال التخريب الذي طال المزارع، والمعدّات، والمحاصيل، وأنظمة الري، والبنية التحتية للمزارع. وعلاوة على ذلك، تقلّص حجم الفلاحة في الأراضي الخصبة جرّاء محدودية الوصول إلى البذار والأسمدة، وغير ذلك من السلع الوسيطة، فضلاً عن ندرة الوقود وارتفاع أسعار الطاقة. ويضاف إلى ذلك، إلى أنه في الوقت الذي شهدت فيه الأسعار الزراعية تضخّماً في أسواق الجملة والمفرّق (التجزئة)، تدنّت العوائد التي جناها المنتجون نتيجة الزيادة الهائلة في تكلفة إنتاج المحاصيل والتي بلغت 22% تقريباً عام 2012[6] . علاوة على ذلك، حصل انخفاض حاد في الانتاج الحيواني عام 2012، إذ تراجع الناتج المحلي الإجمالي للإنتاج الحيواني بنسبة 10%، في حين ضاع المخزون الرأسمالي للثروة الحيوانية جرّاء العنف، والقصف، والنهب، والسرقة.

انكمش الناتج المحلي الإجمالي **للقطاع المالي والعقاري** بنسبة 30% عام 2012 وبنسبة إضافية تبلغ 8% في الربع الأول من العام 2013 بسبب القيود المفروضة على العمليات المالية، وتدهور أسعار الصرف، والعقوبات الدولية على القطاع المالي، وإخفاق مصرف سورية المركزي في تحقيق الاستقرار في النظام المالي والمحافظة على قيمة الليرة السورية، الأمر الذي دفع بالعديد من الأسر التي تعيش على الدخل الثابت إلى حال من الفقر، ومن ضمنهم عمّال القطاع

العام. وما فاقم هذه الأوضاع كان لجوء المستثمرين ورجال الأعمال إلى نقل رؤوس أموالهم إلى خارج البلاد، في حين عمد المودعون العاديون إلى سحب مدخراتهم وتحويلها إلى عملات صعبة في السوق السوداء، للحفاظ على قيمتها مستقبلاً. وفي ذات الوقت، وبغية مواجهة المخاطر المالية المتنامية، حدّت المصارف التجارية من إمكانية الحصول على القروض بعد أن بات التضخّم المالي يفوق معدّلات الفائدة التي تتقضاها. ورغم أن النظام المالي لازال يعمل، إلا أنه في حالة من الأزمة المتفاقمة التي قد تؤدّي إلى انهيار المصارف والمؤسسات المالية. ومن العلامات الدالة على مستقبل القطاع المالي الرسمي في سورية الأزمة الكبيرة التي عصفت بقطاع القروض الصغيرة الوليد الذي تكبّد خسائر ضخمة عام 2012.

شهد قطاع **المرافق** انكماشاً بنسبة 9% عام 2012 وبنسبة إضافية بلغت 2,3% في الربع الأول من العام 2013. وهذا الأمر نجم إلى حد كبير عن الانكماش في حصّة الكهرباء من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10,4% عام 2012، والمتوقع أن تنخفض بنسبة إضافية تصل حتى 2,6% في الربع الأول من العام 2013. ومع معاناة معظم المناطق من انقطاعات مديدة في التيار الكهربائي فضلاً عن التقنين، ناهيك عن الانقطاع الكامل للتيّار في مناطق النزاع الرئيسة، فإن استهلاك الكهرباء سجّل هبوطاً حادّاً. وما زاد في تعقيد الوضع، كان تخريب محطات نقل الكهرباء وتوليدها، ومن ضمن ذلك التدمير الواسع النطاق لخطوط التوتر العالي ممّا رفع من الفاقد الكهربائي، في حين حدّ النزاع المسلّح من إمكانية الصيانة الفعّالة لشبكة الكهرباء.

يعتمد الإنتاج في قطاع **البناء والتشييد** بصورة جزئية على الاستثمارات في القطاعات الأخرى. وقبل تنامي حدّة الصراع، في مطلع العام 2011، كان الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الإنشاء في حالة من الازدهار، جرّاء الانتشار الواسع لنشاطات بناء المساكن في مناطق السكن العشوائي والتي ظهرت إلى حيّز الوجود نتيجة غياب تطبيق أنظمة البناء. لكن ذلك لم يستمر لفترة طويلة من الزمن، وفي عام 2012، تراجع قطاع الإنشاء بنسبة 29,7% مع توقف نشاطات الإنشاء الخاصّة الجديدة بسبب تصاعد وتيرة النزاع. وحصل تراجع إضافي في هذا القطاع بنسبة 8% في الربع الأول من العام 2013. ومن المرجّح أن يتواصل هذا الانخفاض الحاد في القطاعات الأخرى، ومن ضمن ذلك الاستثمارات العامّة في البنية التحتية والاستثمارات الخاصة في السكن والأبنية التجارية، ممّا يزيد من تآكل القيمة المضافة للقطاع. ومع ذلك، فإن قطاع الإنشاء سيكون من المحرّكات الرئيسة للاستثمار، وإيجاد الوظائف، والتنمية في مرحلة ما بعد الأزمة، مع حشد البلاد لطاقاتها من أجل إعادة بناء الدمار الهائل في الأبنية السكنيّة، والتجاريّة والعامّة، وفي البنى التحتية التي محيت من الوجود أثناء النزاع المسلّح.

في الوقت الذي تأثر فيه تقديم الحكومة للخدمات الشخصية نتيجة للنزاع، زاد حجم **خدمات المنظمات غير الحكومية** التي تقدّمها المنظمات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني إلى 3 مليارات ليرة سورية أثناء الأزمة، بما أن المجموعات الاجتماعية والجمعيات الخيرية وغير ذلك من المؤسسات تصدّت لتقديم الدعم الإنساني والاجتماعي. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه الزيادة المالية في انتشار الخدمات إلا أنها تظل جزءاً صغيراً جدًّا من الناتج المحلي الإجمالي على المستوى الوطني.

وبالنسبة للقطاع العام، حصلت زيادة هائلة في **الخدمات الحكومية** عام 2011، نتيجة تعامل الحكومة السورية مع الأزمة. لكن ذلك لم يتواصل في العام 2012، مع تراجع حصة الخدمات العامة من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 28,4%، وبنسبة إضافية بلغت 2,5% في الربع الأول من العام 2013. إضافة إلى ذلك، وفي عام 2012، حصل انكماش في **الخدمات الشخصية والاجتماعية**، المقدّمة من الحكومة بنسبة 8,8%، بينما شهد انكماشاً إضافياً بواقع 2,8% في الربع الأول من العام 2013. بيد أن مواصلة الدولة لتحمّل تكاليف الخدمات الحكومية تعرّضت لضغوط هائلة جرّاء التنامي في عجز الموازنة، والذي فاقمه تقلص الإيرادات العامة، مع غياب الأرباح المرتبطة بالنفط، وتلاشي المداخيل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة. وفي الوقت ذاته، تم اختصار بنود أخرى في الموازنة أو مناقلتها من أجل تلبية النفقات العسكرية المتنامية. هذا الإخفاق في تقديم الدعم الكافي للأشخاص في الفئات الهشة قد يخلق مشكلة سياسية محفوفة بالكثير من المخاطر بالنسبة للدولة. ففي وقت حصل تدهور في معيشة الأسرة، وازدياد في الفقر، وتنام في البطالة، وانتشار النزوح على نطاق جغرافي واسع، بات القطاع العام أقل قدرة على تأمين الخدمات المطلوبة لتخفيف الأعباء عن كاهل الأسر. ورغم أن ذلك يعوّض جزئياً عن طريق التداخلات والمساعدات الإنسانية المقدّمة من الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى، والمنظمات غير الحكومية، والجمعيات الخيرية، إلا أن هذه التداخلات والمساعدات

لم تصل إلى المستوى والحجم والقيمة الكافية لتعويض التراجع الحقيقي في الإنفاق الحكومي على الاحتياجات المعيشية والإنسانية المتنامية للسكّان.

وعليه، ورغم الانخفاض الشامل في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن الانكماش لم يكن بنفس الحدة ضمن القطاعات، حيث أن بعض القطاعات تكبّدت خسائر أكبر نسبياً من غيرها. بيد أن الانكماش الإجمالي يعكس "تحوّلاً بنيوياً سلبياً" في الاقتصاد الأمر الذي ينجم عنه استنزاف لرأس المال في القطاعين العام والخاص. وفي حين أن الناتج المحلي الإجمالي بالمجمل قد انكمش بنسبة 50,2% بين 2010 والربع الأول من العام 2013، إلا أن الجزء الأكبر من الاستنزاف طال قطاعات الصناعة التحويلية ذات الكثافة الرأسمالية والتي تراجعت خلال تلك الفترة بنسبة 88,1%، والاستخراجية (ومن ضمن ذلك النفط والبترول) والذي تدهور بنسبة 87,7%، والنقل والاتصالات اللذان تراجعا بنسبة 64,2% وتجارة الجملة والمفرّق (التجزئة) التي تقلّصت بنسبة 59,8%. أمّا قطاعات المال والتأمين والعقارات، والبناء والتشييد، والخدمات الحكومية، والزراعة، فقد انكمشت بالنسب التالية 48,4%، و46,2% و29,1% و17,7% على التوالي.

إن **التركيب الهيكلي للناتج المحلي الإجمالي** الجديد الذي أفرزته الأزمة هي انعكاس للنتائج الاقتصادية التي جلبها النزاع المسلّح. وهذا يبيّن أن الزراعة قد أصبحت المصدر الرئيس للقيمة المضافة في البلاد بما أن حصتها من الناتج المحلي الإجمالي قد قفزت بحدّة من 17% عام 2010، إلى 27% في الربع الأول من العام 2013 (الشكل 2). أمّا حصّة الخدمات الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي فقد نمت أيضاً، وبينما حوفظ على حصّة الخدمات الاجتماعية، فقد زادت حصّة الخدمات الحكومية من 14% عام 2010 إلى 20% في الربع الأول من العام 2013، في حين حوفظ على حصة قطاع الخدمات عند حوالي 7%. وحصل نمو إيجابي بسيط في حصّة خدمات المنظمات غير الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي، لكن ذلك يظل مكوّناً بسيطاً من الناتج المحلي الإجمالي لأن حصّته هي الأصغر بين جميع القطاعات. غير أن هذه الحصص المتنامية نسبية لم تترافق مع أي زيادة في القيمة المضافة.

الشكل 2: التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات في 2010 والربع الأول من العام 2013

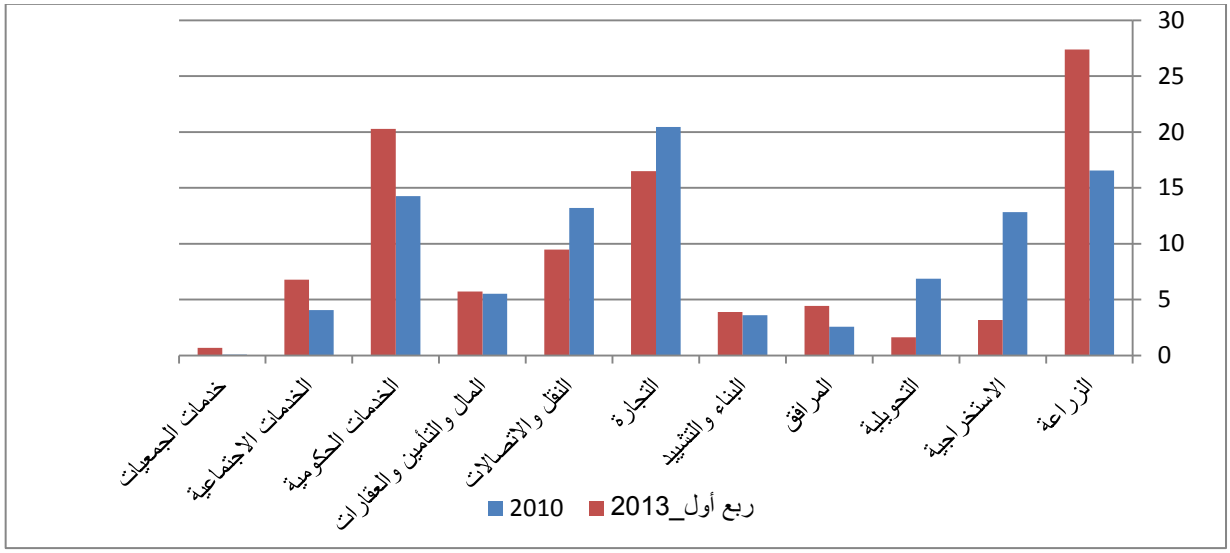

المصدر: تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات

أمّا سائر القطاعات الأخرى فإنها إما في حالة من الركود أو تشهد انتكاساً ممّا يمثّل حالة من عملية **تفكك القطاع الصناعي**، أو هروب رؤوس الأموال ممّا ينتج حالة من التراجع في التنمية أو ما يمكن تسميته بـ "التنمية العكسية". فقد تراجع نصيب القطاع الاستخراجي من الناتج المحلي الإجمالي من 13% عام 2010 إلى 3% في الربع الأول من العام 2013، في حين تضاءل نصيب قطاع الصناعة التحويلية من 7% إلى 2%. وانخفض نصيب قطاع التجارة من 20% إلى 17%، أمّا نصيب قطاع النقل فقد هبط من 13% إلى 9%. وتعكس التركيبة الجديدة للناتج المحلي الإجمالي زيادة في الخدمات والزراعة من حيث حصص كل قطاع مكوّن للناتج المحلي الإجمالي على حساب الصناعة والخدمات المنتجة.

وقد ترافق هذا التخفيض في حجم الأعمال والتقليص في حجم المؤسسات بسحب الاستثمارات من قبل مستثمري القطاع الخاص، وهو أمر يمكن تلمّسه في نشاط سوق دمشق للأوراق المالية. صحيح أن هذه الأخيرة لا تستضيف سوى عدد

صغير نسبياً من الشركات المدرجة، إلا أن سوق دمشق للأوراق المالية يمكن أن تعكس كلاً من الأداء الاقتصادي في القطاع الخاص، والتحوّل في ثقة المستهلكين وشهية المخاطرة لديهم خلال الأزمة. وبالتالي فقد خسر مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية ما يُقارب 45% من قيمته بين آذار 2011 وآذار 2013.

انهيار الطلب

ينعكس التراجع الكارثي في الناتج المحلي الإجمالي في تراجع **الاستهلاك الخاص** الأمر الذي عرّض أمن الأسر ومعيشتها للخطر، وأدّى إلى زيادة الفقر، والبطالة وحالة من الهشاشة بين صفوف السكّان. وكما يبيّن الجدول 2، فإن الاستهلاك الخاص انكمش عام 2012 بنسبة 25,3% مقارنة مع العام 2011، وبنسبة إضافية بلغت 4,8% في الربع الأول من العام 2013 مقارنة مع العام 2012. وحال النزاع المسلّح بين الغالبية العظمى من الأسر السورية وبين مصادر دخلها نتيجة نزوحهم، أو إغلاق أعمالهم، أو فقدانهم وظائفهم، كما أدى تخريب الممتلكات العامّة والفردية في تدهور معيشة الناس. علاوة على ذلك، قاد الارتفاع الهائل للأسعار المترافق مع النقص في البضائع والخدمات إلى زيادة أعداد الناس المهمّشين الذين يكابدون حالياً للبقاء على قيد الحياة، ومعظمهم استهلك المدّخرات التي كان قد جمعها سابقاً. وسيؤدّي التطوّر المتواصل للأزمة إلى مفاقمة حالة العجز لدى الأسر التي لم تعد قادرة على ضمان احتياجاتها الأساسية من مأكل، ومأوى، وصحة، وتعليم.

الجدول 2: الناتج المحلي الإجمالي بحسب الإنفاق (2010 – ربع أول 2013)، بمليارات الليرات السورية بالأسعار الثابتة لعام 2000

	الفعلي	سيناريو الأزمة			السيناريو الاستمراري			آثار الأزمة			
	2010	2011	2012	ربع أول 2013	2011	2012	ربع أول 2013	2011	2012	ربع أول 2013	حتى آذار 2013
الاستهلاك	1209	1193	891	175	1267	1329	346	74	438	171	682
العام	255	283	202	36	281	309	85	-2	107	49	154
الخاص	955	910	689	139	986	1019	261	76	331	122	529
إجمالي التكوين الرأسمالي	326	363	152	29	360	389	108	-3	237	79	313
العام	142	112	44	9	143	143	36	31	99	27	157
الخاص	191	172	52	9	204	218	58	32	166	49	247
التغيّر في المخزون	-8	80	56	11	13	28	14	-66	-28	3	-91
صافي الصادرات	-84	-158	-49	-23	-72	-61	-12	86	-12	11	84
الصادرات	399	372	190	25	407	415	106	35	226	81	341
المستوردات	483	530	239	48	480	477	118	-51	238	70	257
الناتج المحلي الإجمالي	**1452**	**1398**	**994**	**181**	**1555**	**1656**	**442**	**157**	**662**	**261**	**1080**

المصدر: تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات بناء على بيانات أولية من هيئة التخطيط والتعاون الدولي، والمكتب المركزي للإحصاء

انكمش الاستهلاك العام بنسبة 28,4% في 2012 وبنسبة إضافية تبلغ 7% في الربع الأول من العام 2013، إذ تقلصت الإيرادات الحكومية، بينما خُصِّصت نسبة متزايدة من الموارد للإنفاق العسكري. وتعتبر فاتورة الأجور العامّة المقدّمة إلى موظفي القطاع العام وسيلة أساسية للمحافظة على الطلب المتبقي، وحشد الدعم المتواصل للحكومة، غير أن هذا يتعرّض حالياً للضغوط بما أن قيمة الأجور الحقيقية قد انخفضت جرّاء ارتفاع الأسعار.

علاوة على ما سبق، حصل تراجع هائل في **الاستثمار** جرّاء الأزمة، مع تراجع في **الاستثمار العام** بنسبة 60% في 2012، وبنسبة إضافية تبلغ 5% في الربع الأول من العام 2013. والحال أن الوضع الأمني وندرة الموارد حدّا من عملية حشد الاستثمارات المطلوبة لإصلاح الضرر الذي أصاب البنية التحتية، ومخزون رأس المال. والأهم من كل ذلك هو أن **الاستثمارات الخاصة**، شهدت انكماشاً غير مفاجئ نظراً للمخاطر الجمّة في الاقتصاد. وقد بلغ هذا الانكماش 69,7% عام 2012، مع تراجع إضافي بنسبة 8% في الربع الأول من العام 2013. وقد انعكس مستوى عدم اليقين بصورة درامية على الانهيار الواسع النطاق للسوق فضلاً عن التخريب المتعمّد والنهب للشركات والبنية التحتية. وترافقت حركة اللجوء السكانية التي تنامت بصورة هائلة بهروب الاستثمارات الخاصة من سورية، إلى دول مثل مصر، والأردن، ولبنان، وتركيا. وبحلول الربع الأول من العام 2013، شكّلت استثمارات القطاعين العام والخاص 9,8% من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا رقم أدنى بكثير من معدّل الاهتلاك السنوي لرأسمال.

وبالنسبة **للصادرات**، التي تعتمد على الإنتاج المحلي، فقد تراجعت بمقدار النصف تقريباً (49%) عام 2012، وشهدت تراجعاً إضافياً بنسب 11,9% في الربع الأول من العام 2013. ومردّ هذا التراجع هو الهبوط الحاد في صادرات النفط والمصانع، ممّا حرم الاقتصاد من مصادر هامّة من العملة الصعبة. وفي الوقت ذاته، انخفضت **المستوردات** بنسبة 55% عام 2012، لتعود وتشهد انخفاضاً إضافياً بنسبة 4,8% في الربع الأول من العام 2013. وتكمن المفارقة في أنه مع تراجع الإنتاج المحلي الذي أدّى إلى حالات نقص في الأسواق، ثمّة حاجة أكبر إلى الواردات لتغطية الانخفاض في السلع والخدمات، في حين لم يعد الاقتصاد قادراً على تأمين الأموال المطلوبة لسداد ثمن ذلك. وعلاوة على ذلك، تشكّل العقوبات الدولية عاملاً أساسياً وخطيراً في إثناء المستوردين عن العمل على الرغم أنهم كانوا في غياب تلك العقوبات مستعدّين للقبول بمخاطر أعلى. وبالتالي، من المتوقع أن يشهد العجز التجاري والعجز في الحساب الجاري ارتفاعاً دراميًّاً في العام 2013.

إجمالي الخسائر الاقتصادية تصل إلى 84.4 مليار دولار أميركي

تعتبر خسائر الناتج المحلي الإجمالي مجرّد جزء من الخسائر الاقتصادية الإجمالية. ولكن ثمّة عنصر هام آخر يتمثّل في أثر النزاع المسلّح على مخزون رأس المال، الذي يُعتبر أساسياً للنمو الاقتصادي المحلي في المستقبل. ومن خلال استعمال منهجية المقارنة بين "السيناريو الاستمراري" و"سيناريو الأزمة"، فمن المقدّر أن الخسارة الإجمالية في مخزون رأس المال بلغت 74.3 مليار دولار أميركي حتى الربع الأول من العام 2013 (بالأسعار الجارية) (الشكل 3). وتتألف هذه الخسارة من ثلاثة مكوّنات. أولاً، **التراجع في صافي الاستثمارات**، والذي يعادل 14,3 مليار دولار أميركي وقد أُخذ بالحسبان في تقديرات خسائر الناتج المحلي الإجمالي.

ثمّ هناك الخسارة الناجمة عن ضعف الاستفادة من القدرات **ومخزون رأس المال المعطل** نتيجة توقف إسهام رأس المال المادي في الانتاج، والخدمات، وإضافة القيمة. ويعتبر قطاعا التعدين والسياحة من الأمثلة على القطاعات التي تشهد خمولاً في المخزون الرأسمالي جرّاء العقوبات، وانعدام الأمن، والطلب المتراجع، وعدم كفاية مصادر الطاقة. ويقدّر تأثير هذا المكوّن بمبلغ 18,8 مليار دولار أميركي، وقد سبق وأدرج ضمن التقديرات السابقة لخسائر الناتج المحلي الإجمالي. فمن حيث المبدأ، وبما أن هذا المخزون الرأسمالي في حالة خمود صرف، فمن الممكن وضعه في حالة استعداد في انتظار معاودة دوران عجلة الإنتاج والخدمات بعد انتهاء الأزمة ليسهم بنصيبه في ذلك.

أخيراً، هناك قيمة **مخزون رأس المال المدمّر جزئياً أو كلياً** نتيجة النزاع المسلّح، ويشمل ذلك الشركات، والمعدّات، والأبنية المدمّرة. هذا المكوّن لم يؤخذ بعين الاعتبار في التقدير السابق لخسائر الناتج المحلي الإجمالي، ويجب أن يُضاف إلى الخسائر الاقتصادية الإجمالية لتوفير تقدير أكثر شمولية للخسائر الاقتصادية. ومن المقدّر بأن قيمة الخسارة في هذا المكوّن تبلغ 41,2 مليار دولار أميركي (المركز السوري لبحوث السياسات، 2013).

الشكل 3: الخسائر المقدّرة بين 2010 والربع الأول من العام 2013 في المخزون الرأسمالي، بملايين الدولارات الأميركية بالأسعار الثابتة

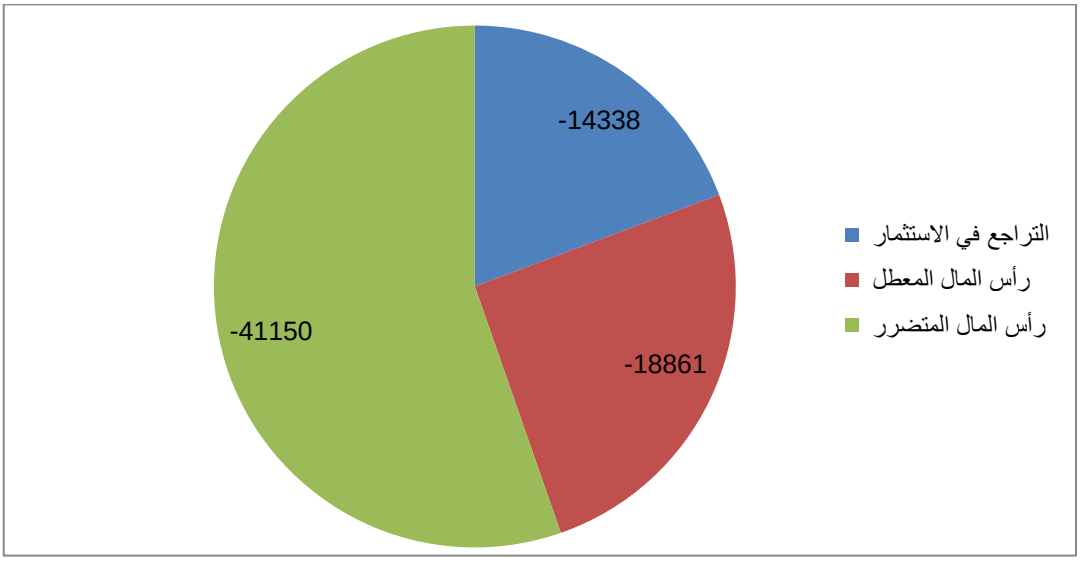

المصدر: حسابات المركز السوري لبحوث السياسات بناء على (نصر، ومحشي 2012ب: تقديرات مخزون رأسمال في سورية 1965-2010)

تعتبر الزيادة في النفقات العسكرية من الجوانب الأخرى للخسارة الاقتصادية. وهذه الزيادة في حصة النفقات العسكرية هي عموماً عبارة عن إعادة تخصيص موارد معيّنة في الموازنة كانت ستذهب إلى الخدمات العامّة، مثل التعليم، والصحة، والرفاهية الاجتماعية، لتذهب إلى الإنفاق العسكري والأمني. علاوة على ذلك، بما أن التدفقات الخارجة على النفقات العسكرية تعامل عموماً على أنها بنود من خارج الموازنة، فإنها لم تُعكس عند احتساب خسارة الناتج المحلي الإجمالي. وبما أن البيانات الشفافة غير متوفرة، فمن الصعوبة بمكان تقدير مدى الزيادة في حساب النفقات العسكرية. ولكن بالاعتماد على البراهين التجريبية المقارنة من دول أخرى، يُقدّر بأن النفقات العسكرية من خارج الموازنة في سورية ازدادت سنوياً خلال النزاع بمعدّل وسطي يبلغ 2,2% من الناتج المحلي الإجمالي في 2011، و8,8% في 2012 و 13,2% في الربع الأول من العام 2013.[7] ولكن من الجدير بالذكر أن النفقات العسكرية المموّلة محلياً للمجموعات المسلّحة لم تقدّر (المركز السوري لبحوث السياسات، 2013).

الجدول 3: الخسائر الاقتصادية الإجمالية بمليارات الدولارات الأميركية (بالأسعار الجارية)

	2011	2012	الربع الأول 2013	الإجمالي
خسارة الناتج المحلي الإجمالي	6,460	24,020	7,896	38,376
أضرار رأس المال المادي	5,144	23.408	12,598	41,150
الزيادة الاستثنائية في النفقات العسكرية	951	3,175	722	4,848
إجمالي الخسائر الاقتصادية	**12,555**	**50,603**	**21,215**	**84,374**

المصدر: تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات 2013

بالتالي، وبناء على التحليل السابق، فإن النزاع المسلّح في سورية قاد إلى خسائر اقتصادية إجمالية مقدّرة بمبلغ 84,37 مليار دولار في الربع الأول من العام 2013، وهذا يعادل 142% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010 بالأسعار الثابتة (الجدول 3). وتبلغ خسارة الناتج المحلي الإجمالي 45% من الخسارة الإجمالية. وشكّل المخزون الرأسمالي المتضرّر 49%، في حين شكّلت المخصصات المحوّلة إلى النفقات العسكرية المتزايدة 6% من الخسارة الاقتصادية الإجمالية.

الارتفاع الهائل في العجز المالي والدين العام

نما عجز الموازنة بأربعة أضعاف تقريباً في 2011، ومن المتوقع أن يزداد بعشرة أضعاف تقريباً في 2013، فقد نما من 2,2 مليار ليرة سورية في 2010 إلى 21,4 مليار ليرة سورية في 2013. ووصلت الإيرادات الحكومية إلى نقطة حرجة جرّاء التراجع الهائل في الدخل المرتبط بالنفط، والواردات الضريبية، وإيرادات المشاريع العامة الضرورية لإعادة تزويد الخزينة بالأموال. وقد تراجعت موازنة الدولة من 26,5 من الناتج المحلي الإجمالي في 2010 إلى 23,8% في 2012، رغم أن الإسقاطات المتعلقة بالإنفاق في الربع الأول من العام 2013 تبيّن أن هذه النسبة ستنمو إلى 29,6%، بيد أن ذلك لا يشكّل سوى قطعة أكبر من كعكة أصغر بكثير، الأمر الذي يشكّل تحدّياً خطيراً لإدارة الموازنة العامة التي تفاقم وضعها جرّاء التراجع في الإيرادات العامّة من 16,4% من الناتج المحلي الإجمالي في 2011 إلى 8.1% في الربع الأول من العام 2013 (الجدول 4).

التدخل الرئيسي الذي قامت به الحكومة على مستوى السياسة الاقتصادية الكلية لمواجهة هذه الأزمة المالية تمثل في التخفيض الهائل في حجم الاستثمارات العامّة لصالح النفقات الجارية. وعليه، فقد تراجعت الاستثمارات العامّة من 6,9% من الناتج المحلي الإجمالي في 2011 إلى 4,1% في 2012، بينما تقول الإسقاطات أنها ستشهد زيادة طفيفة إلى 4,5% في الربع الأول من العام 2013. وفي حين أن حصة الإنفاق الجاري من الناتج المحلي الإجمالي نمت من 19,6% في 2011 إلى 25% في الربع الأول من 2013، فإن ذلك كان مؤلفاً بصورة رئيسية من التحويلات إلى موظفي القطاع العام، مع ازدياد حصّة الأجور من الحساب الجاري من 13,6% في 2011 إلى 19,3% في 2013. غير أن المحافظة على النفقات العامّة على عمّال القطاع العام تآكلت تآكلاً هائلاً نتيجة تكاليف المعيشة المتزايدة التي ترتفع بوتيرة أسرع من وتيرة ارتفاع رواتب القطاع العام.

الجدول 4: الإيرادات، والنفقات، وعجز الموازنة الحكومية (كنسب مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)، 2010- الربع الأول من العام 2013

	الأولية	المقدرة		
	2010	2011	2012	ربع أول 2013
الإيرادات	23.0	16.4	9.3	8.1
عائدات النفط	7.1	5.7	3.6	2.7
الإيرادات الضريبية غير النفطية	9.5	6.7	3.9	4.3
الإيرادات غير الضريبية غير النفطية	6.4	4.0	1.8	1.1
النفقات	25.2	26.5	23.8	29.6
الانفاق الجاري	16.4	19.6	19.7	25.0
الأجور والرواتب	10.8	13.6	15.2	19.3
السلع والخدمات	1.3	1.4	0.9	0.9
مدفوعات الفوائد	0.8	0.9	0.6	1.6
إعانات وتحويلات	3.5	3.7	3.1	3.1
الانفاق التنموي	8.8	6.9	4.1	4.5
رصيد الموازنة	**-2.2**	**-10.1**	**-14.5**	**-21.4**

المصدر: المصدر السابق

بناء على ما سبق، فإن النتيجة كانت ارتفاعاً إجمالياً في عجز الموازنة من 10,1% في 2011 إلى 14,5% في 2012، و21,4% في الربع الأول من العام 2013، في حين قفز الدين الإجمالي العام من 33% من الناتج المحلي الإجمالي في 2011، إلى 48% في 2012، و65% في الربع الأول من العام 2013 (الشكل 4). وعليه، فإن المجال المالي النسبي الذي خلقه انخفاض الدين خلال الفترة الممتدّة بين 2004 و2010 ضاق. علاوة على ذلك، وكي تتمكّن الحكومة من التصدّي للعجز المحتمل عن الإيفاء بالديون، فإنها بحاجة إلى زيادة عبء ديونها طويلة الأجل، وهو أمر في غاية الصعوبة ضمن الظروف الدولية الحالية.

الشكل 4: إجمالي الدين بحسب مكوّنيه المحلي وخارجي (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)،2010 - الربع الأول من العام 2013

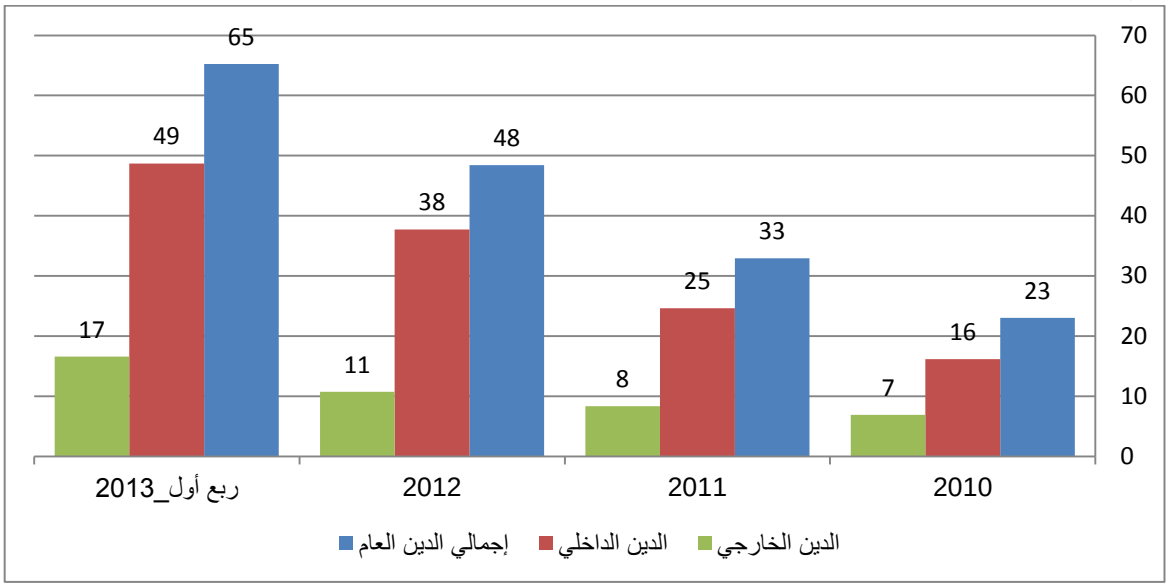

المصدر: تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات

تدهور سعر الصرف

لم تكن لتدخلات التي اتخذها مصرف سورية المركزي في مواجهة الأزمة أثر كبير في التخفيف من أثرها على القطاعات الاقتصادية المتنوّعة. فمنذ تسعينيات القرن الماضي، تركّز الاهتمام الرئيسي للسياسة النقدية على تحقيق الاستقرار في سعر الصرف. وقد ظلت هذه المقاربة مُنتَهجة خلال الأزمة الحالية إذ تدخّل المصرف المركزي مباشرة في سوق سعر الصرف من أجل إحداث الاستقرار. ورغم هذه التداخلات، إلا أن المصرف المركزي أُجبر على تخفيض السعر الرسمي لليرة السورية بنسبة 82% حتى آذار 2013. وقد جرى هذا الأمر للحدّ من المضاربة على الليرة ولتعزيز الصادرات غير النفطية. وعلى العكس من ذلك، فإن تخفيض قيمة العملة هذا أسهم في توسّع السوق غير الرسمية، مع تجاوز سعر الصرف غير الرسمي في إحدى المرّات في الربع الأول من العام 2013 مبلغ 118 ليرة سورية للدولار الأميركي الواحد. إضافة إلى ذلك، فإن التراجع في سعر الصرف الاسمي ترافق بسعر صرف حقيقي مستقر نسبياً ليس له أي أثر إيجابي على الصادرات غير النفطية، والتي كانت قد تدهورت أصلاً جرّاء العقوبات والأضرار المرتبطة بالنزاع (الشكل 5).

قاد الأثر الكارثي للنزاع المسلّح على الاقتصاد السوري إلى زيادة هائلة في أسعار المستهلك المحلية، إذ باتت الأسعار رهينة للسياسات الاقتصادية الكلية، والخلل في الأسواق، والعقوبات، والاستعصاءات في سلسلة التوريد التي أدّت إلى حالات من النقص والندرة في السلع. فعلى سبيل المثال، حصلت صدمات سعرية هامّة في شهري كانون الأول 2011 وأيلول 2012 بالتوازي مع التخفيض المفاجئ في سعر الصرف والزيادة في أسعار الطاقة. وزاد مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 84,4% منذ بداية الأزمة حتى شهر آذار 2013. وفي الفترة الواقعة بين آذار 2011 وتشرين الثاني 2012، تضخمّت أسعار مواد غذائية مثل اللبن، والجبن، والبيض بحدود 101%. أمّا أسعار الكهرباء والغاز فقد تضاعفت تقريباً، بينما شهدت أسعار الخبز والحبوب زيادة بواقع 78%، وصعدت أسعار الملابس والأحذية بنسبة 57%. وبالتالي

وقع التأثير الأكبر لزيادة التكاليف على الأسر الفقيرة والهشة التي تكرّس معظم نفقاتها بصورة رئيسية لتغطية تكاليف المواد الغذائية والاحتياجات الأساسية. وتفاوت الأثر ما بين المحافظات المختلفة، وسجّلت حلب أعلى مستوى من تضخّم الأسعار.

الشكل 5: سعر الصرف الاسمي والحقيقي من كانون الثاني 2011 حتى آذار 2013 (ليرة مقابل كل واحد دولار أميركي)

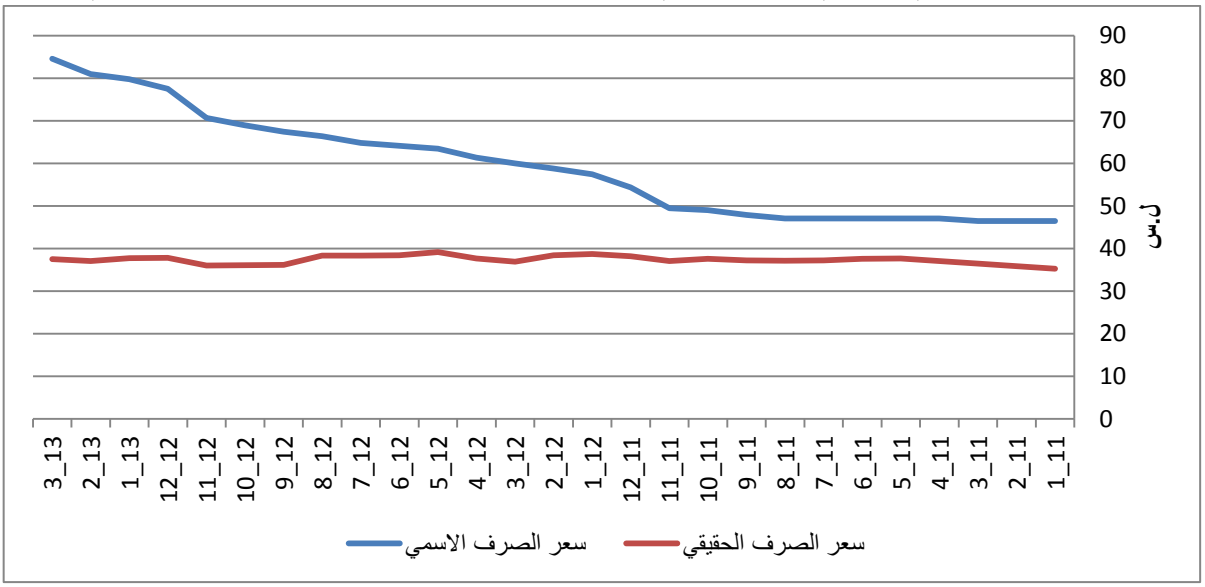

المصدر: مصرف سورية المركزي وحسابات المؤلفين

الشكل 6: التضخّم حسب الفئات الرئيسية (آذار 2011 حتى تشرين الثاني 2012)

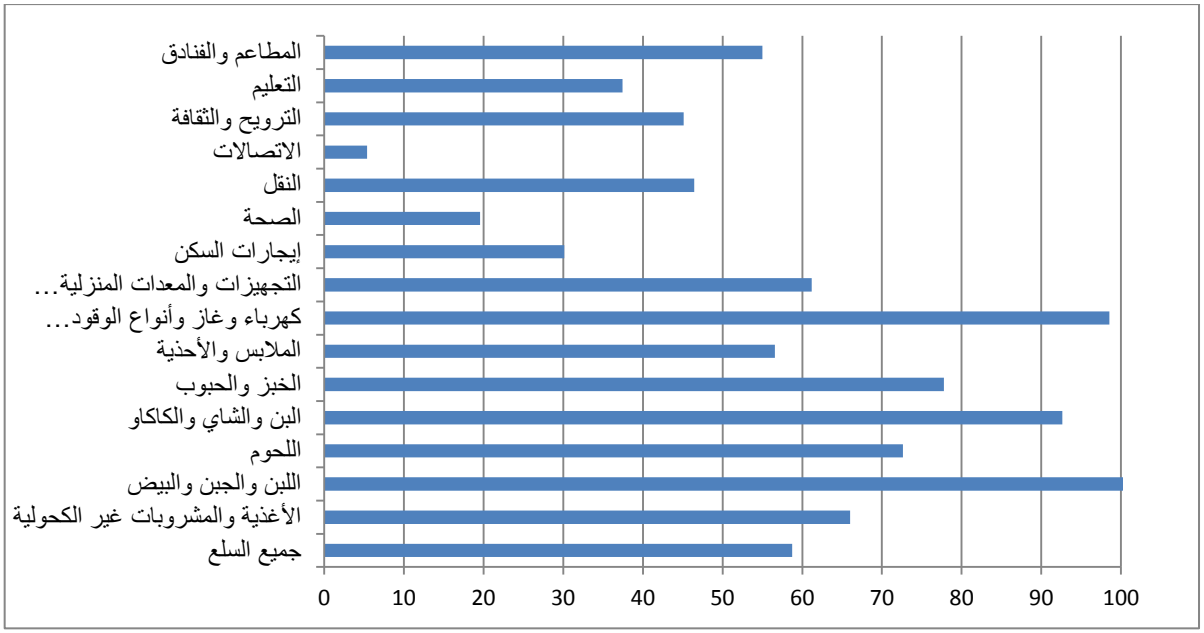

المصدر: مصرف سورية المركزي وحسابات المؤلفين

* مؤشر أسعار المستهلك الرسمي مستخدم حتى تشرين الثاني 2011، أمّا خلال الفترة بين كانون الأول 2012 وآذار 2013 فإن هذا المؤشر يستند إلى تقديرات هيئة التخطيط والتعاون الدولي

معدّل البطالة يصل إلى مستوى 48.8 في المئة

لم يكن أداء سوق العمل في سورية جيّداً في مرحلة ما قبل الأزمة عاكساً حالات عجز بنيوية رئيسية في الاقتصاد، حيث أن معدّل المشاركة في قوة العمل شهدت انخفاضاً ملموساً من 52% في 2011 حتى 42,7% في 2010. وفي حين أن ذلك أثر على مناطق المدن والريف على حدّ سواء في سورية، إلا أنه كان أكبر حجماً في المناطق الريفية. وقد قدّرت نسبة مشاركة الإناث بحدود 12,9% في 2010، والذي يعتبر واحد من أخفض المعدّلات على نطاق العالم.

يظهر المسح الذي أجراه المكتب المركزي للإحصاء لقوة العمل في 2011 أن معدّل التشغيل قد انخفض من 39% في 2010 إلى 36,1% في 2011، ولكن خلال هذه الفترة زاد حجم العاملين في القطاع العام، وبصورة رئيسية في قطاعات الإدارة العامة، والتعليم، والدفاع. كما أظهر المسح أن معدّل البطالة قد ارتفع من 8,6% في 2010 إلى 14,9% في 2011، إلا أن عدد العاطلين عن العمل ازداد بنسبة 80%، من 475,000 شخص إلى 865,000 شخص.

الجدول 5: أثر الأزمة على سوق العمل (بالآلاف)

العلاقة بقوة العمل	السيناريو الاستمراري			سيناريو الأزمة		
	2011	2012	ربع أول 2013	2011	2012	ربع أول 2013
مشتغل	5,226	5,389	5,432	4,949	3,367	3,112
متعطل	589	636	646	865	2,653	2,965
خارج قوة العمل	7,594	7,857	7,926	7,594	7,862	7,926
إجمالي السكان النشطين اقتصادياً	13,409	13,881	14,003	13,409	13,881	14,003
معدّل البطالة	10.12%	10.55%	10.63%	14.88%	44.07%	48.79%

المصدر: تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات بناء على مسوح سوق العمل (2006 – 2011)، المكتب المركزي للإحصاء

وبهدف تقييم أثر الأزمة على سوق العمل في 2012 والربع الأول من العام 2013، قامت هذه الدراسة بتطوير تحليل مشابه لذاك التحليل المطبّق لتقدير النمو/التراجع الاقتصادي. فمن خلال المقارنة بين السيناريو "الاستمراري" وسيناريو "الأزمة"، تبيّن النتائج أن قوة العمل في سورية خسرت ما يقارب مليوني فرصة عمل في 2012، بينما ارتفع هذا الرقم إلى أكثر من 2.3 مليون فرصة عمل بحلول الربع الأول من العام 2013. وقد زادت الأزمة من معدّل البطالة في 2012 من معدّل "السيناريو الاستمراري" البالغ 10,6% إلى معدّل "سيناريو الأزمة" البالغ 44,1%. وفي نهاية شهر آذار 2013، قدّر معدّل البطالة بـ 48,8% (الجدول 5). ومن المقدّر أن تؤثر الزيادة في أعداد العاطلين عن العمل إلى مستوى 2.3 مليون نسمة بحلول نهاية الربع الأول من العام 2013 بشكل كبير على الحالة المعيشية لحوالي 9.6 مليون شخص تقريباً، بناء على معدّل الإعالة لعام 2010 والذي كان 4.14.

ثانياً: الأثر الاجتماعي للأزمة

بالمقارنة مع الدول العربية والنامية الأخرى، حققت سورية خلال العقد الماضي تقدّماً جيداً في إنجازاتها على الصعيد الاجتماعي، وكانت أبرز النتائج في مجالي الصحة والتعليم. ومع ذلك، فإن هذه النتائج كانت قد أنجزت مع مستوى ضعيف نسبياً في جودة تقديم الخدمات الذي أعاقه عدم الكفاءة المؤسساتية، وضعف أنظمة الرصد والتقييم، وغياب البرامج المناسبة ذات الصلة. يسلّط هذا الجزء من التقرير الضوء على أن النزاع المسلّح والأزمة الاقتصادية قد قادا إلى وضع أكثر سوءاً بكثير للحالة الاجتماعية في سورية والتي كانت تنطوي على تحدّيات كبيرة أصلاً. وقد كان لهذا التدهور أثر كارثي فوري على معيشة السكّان، الأمر الذي من المرجح أنه سيؤثر على التنمية بعيدة المدى في سورية.

مؤشر التنمية البشرية تراجع 35 سنة إلى الوراء

بهدف تقييم أثر الأزمة على الوضع التنموي حتى الربع الأول من العام 2013، قام التقرير بإجراء تحليل مقارنة بين "السيناريو الاستمراري" و"سيناريو الأزمة" على مؤشر التنمية الإنسانية الذي يتألف من ثلاثة مكوّنات رئيسية هي: الدخل، والتعليم، والصحّة. بالنسبة للمكوّنين الأولين، سبق وقدر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أما عدد سنوات الالتحاق بالمدرسة فتم تقديره في القسم المتعلق بالتعليم في حالتي "السيناريو الاستمراري" و"سيناريو الأزمة". بينما احتسب العمر المتوقع عند الولادة كمؤشر يعكس حالة الصحة، وهي المكوّن الثالث من مكوّنات مؤشر التنمية البشرية. وتم تقدير هذا المؤشر بناء على ما يمكن اكتسابه في العمر المتوقع عند الولادة من خلال تخفيضه في حالات وفيات العنف (فيرغسون وآخرون 2010) مستخدمين منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط كمرجع بالنسبة لسورية. وقد أظهرت النتائج أن تقديرات العمر المتوقع عند الولادة في سورية تراجعت بنسبة 7.9 سنوات في الربع الأول من العام 2013 إلى 68 سنة.

الشكل 7: مؤشر التنمية البشرية في سورية 2005 – 2014

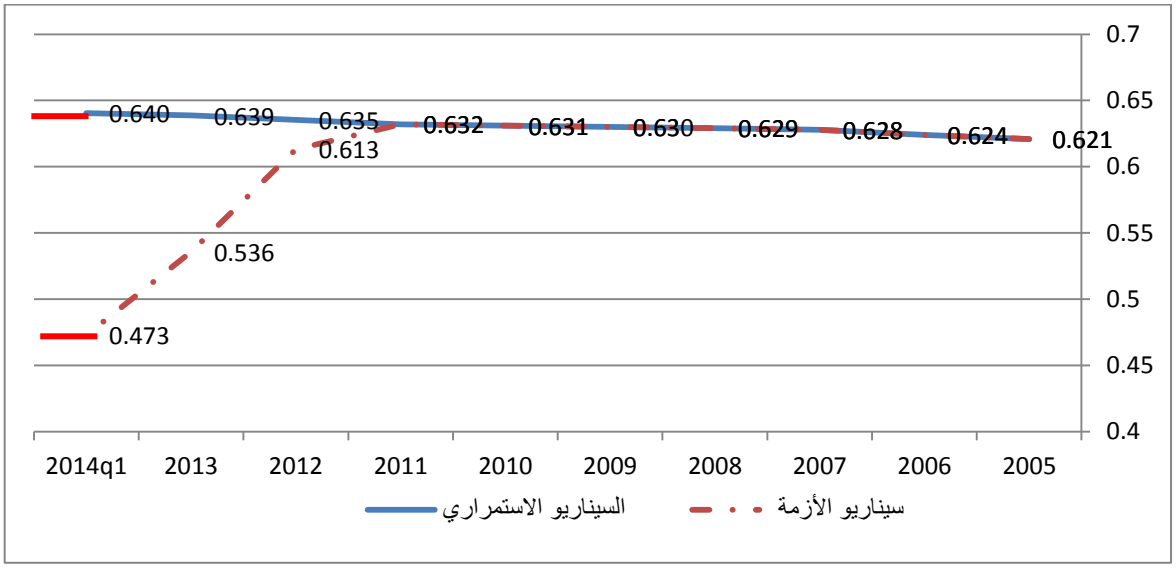

المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام 2011 وتقديرات المركز السوري لبحوث السياسات (مؤشر التنمية البشرية بين 2012 و2014)

أدّى الأثر الكارثي للنزاع المسلّح على الدخل، والتعليم، والصحة إلى تقهقر سجل سورية في التنمية البشرية. وتبيّن النتائج أنه في حالة "السيناريو الاستمراري"، كان مؤشر التنمية البشرية لسورية سيرتفع من 0,632 في 2011 إلى 0,640 في الربع الأول من العام 2014[8] بينما يبيّن "سيناريو الأزمة" انخفاضاً درامياً في مؤشر التنمية البشرية في سورية من 0,632 في 2011 إلى 0,473 في الربع الأول من العام 2014 (الشكل 7). وبناء عليه، فالمقدّر أن مؤشر التنمية البشرية في سورية قد خسر 25,2% من قيمته كمؤشر مقارنة مع العام 2011، و26,2% من الرقم الذي كان يحتمل أن يصل إليه في 2014. هذا التراجع المقدّر في المؤشر يعني أن سورية قد خسرت ما يقارب 35 سنة من الإنجازات في مجال التنمية الإنسانية خلال سنتين من الأزمة. وعلى الرغم من أنه في فترة ما بعد النزاع، سيكون هناك ودون أدنى

شك، حشد كبير للموارد الرأسمالية والبشرية على المستويين الوطني والدولي في مسعى لإعادة تأهيل الأسس الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية للبلاد وترسيخ هذه الأسس، إلا أن حجم التراجع في مؤشر التنمية البشرية هو دليل على مدى جسامة المهمّة المنتظرة مستقبلاً وضخامتها.

إن الانسجام والتعايش السابقين قد تضرّرا بشكل يتعذّر محوه إلى درجة أنهما يبدوان غير قابلين للإصلاح. وفي حين أن الغالبية العظمى من السوريين تتوق إلى الأمن وانتهاء العنف، إلا أن التدمير، وسفك الدماء جرّاء النزاع المسلّح آخذان بالتجذّر وبصور متنامية في حالة من عدم التسامح والتعصّب آذت التضامن الاجتماعي والأخوّة، وعمّقت الفجوتين الاجتماعية والثقافية بين المجموعات والجماعات المختلفة بطريقة تبرّر الحقد والعنف تجاه "الآخر". فحتى الإطار المعياري للتفاعل الاجتماعي والقيم الإنسانية تقوّض أيضاً جرّاء عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة. كما أن سلوك عدد هائل من العناصر المسلّحة التي تعمل في تجاوز للقانون والانضباط العسكري هو مثير للأحقاد وجرمي الطبيعة في آن معاً. وأدّى غياب حكم القانون في مناطق عديدة إلى نشوء اقتصادات العنف التي تشمل: الاتجار بالبشر، والأسلحة، والمخدّرات؛ ومصادرة الأبنية الخاصة والعامة؛ ونهب المؤسسات التجارية، والمعامل الصناعية، والمنازل الخاصة، والمتاحف، والمدارس، والمستشفيات؛ وابتزاز رجال الأعمال والأقليات؛ والخطف وأخذ الرهائن بغية الحصول على فدية. لكن هذا الأمر لا يشمل تنامي الإساءة إلى حقوق الإنسان من الرجال، والنساء، والأطفال ممن ينتمون إلى "الآخر"، أو يتحدّون سلطة هذه المجموعات.

وفي حين أن بيئة الخوف وانعدام اليقين دفعت مئات آلاف المواطنين إلى الهروب من البلاد، في حين أصبح الملايين نازحين داخلياً ينشدون المأوى في مناطق غير مناطقهم، إلا أن ذلك قاد المجتمعات الأخرى إلى الترويج للأشكال الأقدم من التضامن التقليدي القائم على الارتباط أو علاقات الانتماء إلى عائلة، أو قبيلة، أو منطقة، أو اثنية، أو ديانة معيّنة. صحيح أن هذا قد يكون شكلاً من التضامن المجتمعي وحماية الذات في وضع تغرق فيه الدولة والمجتمع في حالة من الاستقطاب والتشتت، إلا أن هذا الشكل البدائي من الولاءات الاثنية لا يشكّل بديلاً عن المجتمع المدني الحديث، الذي يعتبر ضرورياً للتنمية الاقتصادية والتنظيم المعياري، أي بعبارة أخرى: القرابة ليست بديلاً قابلاً للحياة عن المواطنة.

التحوّلات السكّانية (الديموغرافية) الدرامية

لم يؤدّ النزاع المسلّح إلى خلق حالة من التشتّت الاجتماعي فحسب، وإنما ترك أثراً هائلاً أيضاً على العديد من المؤشرات السكانية والديمغرافية الهامة، ومن ضمن ذلك معدّل النمو السكّاني والذي يقدّر بأنه قد تراجع سنوياً من 2,45% في 2010 إلى ناقص 4% في 2012، ومن ثم إلى ناقص 5,2% في الربع الأول من العام 2013[9]. مع مرور عامين على الأزمة، تراجع عدد سكّان سورية الإجمالي بنسبة 9%. وفي حين أن تضاعف معدّل الوفيات بين 2011 والربع الأول من العام 2013 قد أسهم إسهاماً هامشياً في هذا الانخفاض، إلا أن العامل الأساسي الذي قاد إلى ذلك كان مغادرة اللاجئين والمهاجرين الطوعيين إلى خارج البلاد. علاوة على ذلك، أدّت حركة النزوح الداخلية لعدد هائل من الناس إلى تغيير التوزّع السكّاني ضمن سورية، وتحديداً بعد أن تحوّل عدد من القرى والمراكز العمرانية إلى مدن أشباح.

وصل العدد الإجمالي للاجئين السوريين في البلدان المجاورة إلى 1,299,822 نسمة بحلول آذار 2013 (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) مع استضافة لبنان والأردن للعدد الأكبر (31,5 لكل بلد من البلدين)، بينما تستضيف تركيا والعراق 23,1% و9,8% على التوالي (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) 2013). ما يُقارب 75% من اللاجئين السوريين هم من النساء والأطفال، ونصفهم تقريباً هم دون سن الثامنة عشرة. ويشير التوزّع بحسب المدن/ المناطق التي ينحدر منها الأشخاص أصلاً إلى أن الربع تقريباً (23,3%) من حمص، في حين أن 15,1% هم من درعا. أما المناطق الأخرى الرئيسية التي ينحدر منها اللاجئون فتشمل الحسكة (بنسبة 14,1%) وريف دمشق (13,2%) (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2013). وإضافة إلى اللاجئين السوريين في الدول المستضيفة لهم والذين تتولى شؤونهم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن اللاجئين الفلسطينيين من سورية يخضعون في شؤونهم للأونروا بحسب المهمّة الرسمية الموكلة إلى كلتا المنظمتين. أمّا ضمن سورية، فإن الأونروا تقدّم مجموعة من الخدمات للاجئين الفلسطينيين البالغ عددهم 522,000. وبحلول الربع الأول من العام 2013، قدّر عدد اللاجئين الفلسطينيين المحتاجين إلى مساعدة إنسانية بحدود 400,000 شخص، في حين هرب 40,000 لاجئ فلسطيني من سورية إلى لبنان، بينما هرب 5,000 نسمة منهم إلى الأردن، وتلقى هؤلاء اللاجئين

مساعدات إنسانية وخدمات تعليمية في الدول المستضيفة (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 14 نيسان 2013).

علاوة على ما سبق، ازداد معدّل الهجرة الطوعية خلال هذه الفترة. فبحسب تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات، بلغ عدد المهاجرين الطوعيين بناء على التغيّرات التي حصلت في سوق العمل خلال السنتين الماضيتين 1,374,727 شخصاً بحلول الربع الأول من العام 2013، وكان هذا الرقم قد ارتفع من 1,167,100 شخص في نهاية 2012. غير أن أكثر الأنماط درامية للتحرّكات البشرية كان ناجماً عن الزيادة المتنامية في أعداد النازحين داخلياً، الذي أجبروا على الانتقال من مناطقهم، وحتى من مكان إلى آخر بحثاً عن الأمان وعن ملاذ بعيداً عن النزاع المسلّح. هذا الأمر قاد إلى تغيّرات جذرية في أنماط توزّع السكّان المستقرين في سورية. ووفقاً لوزارة الإدارة المحلية، فقد بلغ عدد النازحين داخلياً 3,92 مليون بحلول نهاية شهر آذار 2013، والذي فرّوا بصورة رئيسية من مناطق النزاع، مثل حلب، ودير الزور، وإدلب، وحمص. وقد اضطرت عائلات عديدة إلى النزوح عدّة مرّات نظراً للأوضاع الأمنية. وعلاوة على ذلك، من الصعوبة بمكان تتبع حركة السكان بصورة دقيقة بين المحافظات، في حين الغالبية العظمى من النازحين داخلياً انتقلوا ضمن المحافظات ذاتها.

ازداد عدد الفقراء بواقع 6.6 مليون نسمة

جرى تقييم الفقر المادي في سورية في دراسات عديدة؛ والأبرز بينها كانت تلك التي قام بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2005 و2010. وتبيّن نتائج هذه الدراسات أن النسبة الإجمالية للسكان الذين يعيشون دون خط الفقر الأعلى قد ازدادت من 30,2% في 2004 إلى 33,6% في 2007. وعلى المنوال ذاته، فإن النسبة الإجمالية للسكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الأدنى قد ازدادت من 11,4% في 2004 إلى 12,3% في 2007[10]. بالتالي، وحتى قبل الأزمة، فإن ثلث سكّان سورية، أي ما يقارب 6 ملايين نسمة، كانوا يعيشون تحت خط الفقر الأعلى. وقد أشارت الدراسات إلى أن الفقر المدقع كان أكثر انتشاراً في المناطق الريفية مقارنة مع المدن، إذ أن 15,1% ممّن يعيشون في المناطق الريفية كانوا يرزحون تحت خط الفقر الأدنى، مقارنة مع 9,9% من إجمالي سكّان المدن.

الشكل 8: النسبة المئوية للزيادة في إجمالي الفقر في الربع الأول من العام 2013 مقارنة مع 2010 بحسب المنطقة

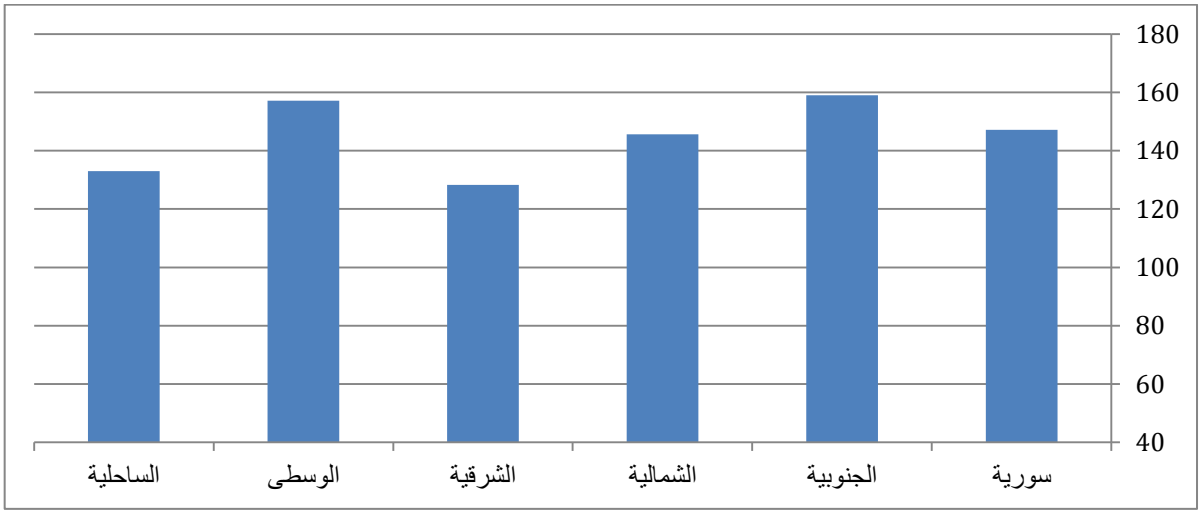

المصدر: حسابات المركز السوري لبحوث السياسات

لجأت هذه الدراسة إلى منهجية المقارنة بين "السيناريو الاستمراري" و"سيناريو الأزمة" وتقنية المحاكاة الجزئية ووضعت عدداً من الافتراضات بغية تقدير معدّل الفقر. وبافتراض عدم حصول تغيّر في توزّع النفقات وبناء على الانخفاض المقدّر في الإنفاق الحقيقي للأسر حتى نهاية الربع الأول من العام 2013، يُقدّر بأن هناك 6,7 مليون شخص إضافي قد انضمّوا إلى قائمة الفقراء في الربع الأول من العام 2013، منهم 3,6 مليون نسمة من الأشخاص الفقر المدقع. وبالتالي، فإن أكثر من نصف سكّان سورية يعيشون حالياً في حال من الفقر. ويبيّن الشكل 8 أنه بالرغم من حصول زيادة إجمالية كبيرة في الفقر في كل منطقة في أنحاء البلاد، إلا أن هذا الأمر كان أكثر وضوحاً في المناطق

الجنوبية، والوسطى والشمالية، بينما كان أقل ظهوراً في المناطق الشرقية والساحلية. علاوة على ذلك، حصل تسارع في معدّل الفقر أثناء الربع الأخير من العام 2012 والربع الأول من العام 2013. وعليه، فإن تواصل الأزمة سيقود إلى زيادة كبيرة في مستوى الفقر في سورية بحلول نهاية العام 2013.

هذه الزيادة في الفقر المادي ناجمة عن مجموعة من المحدّدات ومن ضمنها:

- الارتفاع الهائل في تكاليف السلع والخدمات، ولاسيما الزيادة الحادّة في أسعار الغذاء والمحروقات؛
- التراجع في الدخل الحقيقي لأصحاب الدخل الثابت والرواتب الشهرية، الأمر الذي قاد إلى تحوّل العديد من الأشخاص العاملين، بل وحتى أبناء الطبقة الوسطى، إلى فقراء؛
- انخفاض دخل الأسر جرّاء غياب فرص التوظيف، وخسارة الوظائف الحالية، وتضرّر الأصول المادية ممّا دفع العديد من الأسر التي كانت في حالة من الاكتفاء الذاتي سابقاً إلى الفقر.

إضافة إلى ما سبق، شهدت سورية زيادة هائلة في الفقر المتعدّد الأبعاد، والذي يشمل التعليم، والصحّة، ومستويات المعيشة، ومن المرجّح أن يصعد هذا النوع من الفقر إلى مستويات أعلى حتى بعد الانتشار الواسع النطاق للتخريب والأضرار في البنية التحتية والمنشآت الخاصة. ومن المتوقع أيضاً أن يتحوّل الفقر الموجود في أوساط 3,9 مليون نازح داخلياً (وزارة الإدارة المحلية) و 1,3 مليون لاجئ سوري (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) 2013) إلى فقر مزمن نتيجة لغياب ظروف المعيشة المناسبة، والمأوى، وفقدان مصادر العيش، وتدهور الظروف الصحية.

خسارة رأس المال البشري

إن التصعيد الذي شهده النزاع عبر تزايد العنف، والعمليات العسكرية، وحالات الحصار وانعدام الأمن، إضافة إلى عمليات النزوح الضخمة وانتقال السكّان إلى خارج البلاد، قادت كلها إلى تأثيرات درامية في العملية التربوية والنظام التعليمي، مع فقدان العديد من الأطفال لفرصة مواصلة تعليمهم. وحتى عندما سنحت الفرصة لهؤلاء الأطفال بأن يلتحقوا بالمدارس، فإن فرصتهم في المواظبة على الدوام المدرسي المنتظم وغير المتقطع كانت غالباً ضعيفة. ويصحّ الأمر ذاته على الطلاب في مرحلتي التعليم الثانوي وما بعد الثانوي. ونتيجة لذلك، يظل الدوام المدرسي متدنياً في بيئة قلما تساعد في التعلّم الفعّال، ولاسيما معدّل دوام الفتيات في المدارس الذي تأثر بصورة خاصّة.

تبيّن الأرقام الصادرة عن وزارة التربية بالنسبة للربع الأول من العام 2013، أن زهاء 2,963 مدرسة قد تعرّضت إلى تدمير كلي أو جزئي منذ بداية الأزمة، وتقدّر قيمة الأضرار بمبلغ 6,9 مليار ليرة سورية (الجدول 6). وهذا يشير إلى أن الغالبية العظمى من المدارس المتأثرة واقعة في مناطق النزاع في إدلب، وحلب، ودرعا، وريف دمشق. علاوة على ذلك، استعملت 1,992 مدرسة إضافية لإيواء النازحين داخلياً في أنحاء البلاد. وفضلاً عن المدارس، تعرّضت الأصول التعليمية الأخرى للأضرار أو التدمير، ومن ضمن ذلك المخازن والحافلات (الباصات) المدرسية. كما عانى القطاع التربوي من خسائر بشرية مأساوية مع مقتل 222 مدرّساً ومدرّسة (وزارة التربية)، في حين تعرّض عدد أكبر من هؤلاء إلى الأذى، أو الخطف، أو الاعتقال، أو التهديد.

وإضافة إلى ما سبق من وقائع، فإن المصاعب المالية والمخاوف الأمنية جعلت العديد من الأهالي يبقون أطفالهم، وتحديداً البنات، في المنزل. هذا الأمر قاد إلى ارتفاع هائل في معدّل التسرّب المدرسي على المستوى الوطني، والذي قدّر بنسبة 31,7% في العام الدراسي 2012/2011، والذي وصل إلى 46,2% في الربع الأول من العام 2013[11]. وبالتالي، فإن نصف أطفال المدارس تقريباً لم يلتحقوا بالمدارس. وتشير البيانات المتوفّرة إلى وجود تفاوتات واسعة في معدّلات الالتحاق ما بين المحافظات، وهذا الأمر يفسّره التقلبات في الوضع الأمني ومدى شدّة الصراع في مختلف المناطق. وبناء على ذلك، وصل معدّل الدوام المدرسي في اللاذقية في الربع الأول من العام 2013 إلى نسبة 100%، في حين وصل هذا المعدّل في إدلب إلى 38%، بينما لم يتجاوز 6% في حلب.

الجدول 6: عدد المدارس المتضرّرة والتكلفة المقدّرة (2012 / 2013)

المحافظة	عدد المدارس المتضرّرة	التكلفة المقدّرة*
درعا	300	356
إدلب	772	1,049
دمشق	181	132
حمص	210	1,163
ريف دمشق	210	612
الحسكة	195	86
دير الزور	49	374
حلب	500	1,360
طرطوس	65	253
اللاذقية	97	327
حماة	195	903
الرقة	82	239
القنيطرة	107	52
الإجمالي	**2,963**	**6,907**

المصدر: وزارة التربية، في دمشق بسورية

* تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات استناداً إلى البيانات المستقاة من وزارة التربية

من أجل الوصول إلى تحديد كمّي للأثر السلبي لتدهور معدّلات الدوام المدرسي على مستقبل رأس المال البشري، تمّ احتساب قيمة كل عام مدرسي كمعدّل وسطي بين العامين 2006 و2010، من خلال تقسيم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على العدد الإجمالي لسنوات التمدرس. وقد بلغت قيمة الرقم الناتج 680 دولاراً أميركياً لكل عام من الدوام المدرسي (المركز السوري لبحوث السياسات، 2013). وضرب هذا الرقم بعدد السنوات الدراسية التي تمّت خسارتها جرّاء الأزمة بالاستناد إلى معدّل تسرّب مدرسي بلغ 46,2% في الربع الأول من العام 2013، الأمر الذي نجم عنه خسارة 1,6 مليار دولار أميركي ممّا زاد من الخسائر الإجمالية المجمّعة منذ بداية الأزمة إلى 3,1 مليار دولار أميركي. علاوة على ذلك، وبناء على المقارنة بين "السيناريو الاستمراري" و"السيناريو الأزمة" فإن التقرير يقدّر حصول انخفاض بنسبة 4,7% في المتوسط الحسابي "لسنوات التمدرس" منذ 2011، وهذا أمر سيكون له تأثير هام على جودة رأس المال البشري، وبالتالي، على مستقبل النمو الاقتصادي، والتوظيف، والإنتاجية.

خلال الفترة الحالية، تأثرت قدرة الحكومة على التخفيف من أثر الأزمة نتيجة التراجع في الاستثمار العام في القطاع التعليمي. وبالتالي، تراجع الإنفاق العام على التعليم من 35,4 مليار ليرة سورية عام 2010 إلى 26 مليار ليرة سورية في 2011، ومن المتوقع أن ينكمش هذا الرقم إلى حوالي 16 مليار ليرة سورية عام 2013.

رغم أن إدارة النظام التعليمي في سورية تقع على عاتق وزارتي التربية والتعليم العالي، إلا أن هناك جهات فاعلة أخرى من القطاع الخاص، والجمعيات الخيرية والإنسانية التي تعمل على التوازي مع هاتين الوزارتين. وعلى الرغم من غياب أي معلومات حول مستوى الضرر الذي تعرّضت له الحضانات والمنشآت المدرسية المدارة من الجمعيات الخيرية أو القطاع الخاص، إلا أن وكالة الأونروا التي تشغّل 118 مدرسة للاجئين الفلسطينيين في سورية، أغلقت 58 مدرسة من مدارسها في دمشق جرّاء تدهور الأوضاع الأمنية والنزاع المسلّح في مخيّمات اللاجئين الفلسطينيين. (الأونروا، 2013) وقد حاولت الأونروا التخفيف من آثار إغلاق المدارس على تعليم الطلاب، من خلال تأمين مواد التعليم عن بعد إلى الأطفال في المناطق المتأثرة.

كما أرخت الأزمة أيضاً بثقلها على جودة التعليم في المدارس التي لازالت أبوابها مفتوحة والتي تأثرت نتيجة لنقص الموظفين جرّاء هجرة الكادر التدريسي أو اضطراره إلى النزوح. علاوة على ذلك، فقد أجبر الوضع الاقتصادي المتدهور العديد من الأطفال على الدخول إلى سوق العمل من أجل تأمين الدعم لعائلاتهم. وخلق النزاع المسلّح أزمة تعليمية رئيسية ستؤثر على مسار حياة أطفال المدارس اليوم وحتى آخر يوم في عمرهم. فالنزاع قاد إلى تعريض حق ملايين الأطفال والطلاب السوريين في التعليم إلى الخطر.

تدمير النظام الصحّي

تسبّب النزاع المسلّح بأذى كبير في النظام الصحّي نتيجة الأضرار التي تعرّضت لها المنشآت الطبية، وتخريب البنية التحتية للرعاية الصحية، وهجرة المختصين في مجال الرعاية الصحية، ووفاة العاملين في الحقل الطبي، وانهيار الصناعة الدوائية. كما أنه أثر على الأوضاع الصحية الوطنية جرّاء الزيادة الهائلة في أعداد الوفيات، والجرحى، والإعاقات التي تحتاج إلى علاج، وكلّها شكّلت تحدّياً لقدرة النظام على التكيّف معها. ونتيجة لذلك، فإن النظام الصحّي العام في مناطق عديدة في سورية هو في حالة من الانهيار، ممّا يلقي بأعباء هائلة على كاهل المنشآت التي لازالت عاملة، في الوقت الذي تعاني فيه المنشآت الصحية التابعة للقطاع الخاصّ والمجتمع المدني قيود خطيرة في قدراتها. وقد أفادت وزارة الصحّة عن أن 32 من أصل 88 مستشفى عام في أنحاء البلاد هي خارج الخدمة. ويقع العدد الأكبر من المشافي غير العاملة في حلب (7 مستشفيات)، وريف دمشق (7 مستشفيات)، وحمص (6 مستشفيات)، ودير الزور (6 مستشفيات)[12] . علاوة على ذلك، غالباً ما تميل المستشفيات الخاصة والخيرية إلى امتلاك منشآت محدودة، وهذه المنشآت كانت تعمل فوق طاقتها بصورة كبيرة أثناء الأزمة جرّاء تزايد أعداد الناس الباحثين عن خدمات الرعاية الصحية التي تقدّمها.

كما تأثرت البنية التحتية لمراكز خدمات الرعاية الصحية الأولية، مع خروج 31% منها من الخدمة (وزارة الصحة، 2013). ويتجلّى الخلل في خدمات الرعاية الصحية الأولية ضمن البلاد في انخفاض تغطية اللقاحات بنسبة 50%. وإضافة إلى ذلك، فإن الأدوية التي كانت تقدّمها مراكز الرعاية الصحية الأولية إلى من لديهم أمراض مزمنة في أنحاء البلاد توقفت، ممّا جعل الناس دون أدوية منقذة للحياة أو عقاقير أساسية في العديد من مناطق النزاع. وسيكون لهذا التراجع والتوقف في خدمات منشآت الرعاية الصحية الأولية أثر كبير على المؤشرات الصحية الرئيسية، ومن ضمن ذلك معدلات وفيات الأطفال الرضّع، وصحّة الأطفال وبقائهم على قيد الحياة، وصحّة الأمهات، إضافة إلى ازدياد انتشار الأمراض المُعْدِية وتلك غير المُعْدِية.

وقد تفاقمت الندرة في الأدوية جرّاء النزاع المسلّح في حمص وحلب، وهي مراكز أساسية للصناعة الدوائية. وأغلقت شركات عديدة أبوابها أو تعرّضت للتدمير أو النهب، إذ أفادت وزارة الصحّة أن زهاء 90% من هذه الصناعة قد توقفت (وزارة الصحّة، 2012). وكنتيجة لذلك، لم تعد صناعة الأدوية المحلية التي كانت سابقاً تؤمّن غالبية ما تحتاجه الأسواق المحلية قادرة على أداء هذا الدور. إضافة إلى ما سبق، كان نظام العقوبات الدولية قد أثر أصلاً على استيراد الأدوية المنقذة للحياة كتلك المستعملة في علاج التهاب الكبد الوبائي، والسرطان، ومجموعة متنوّعة من اللقاحات غير المنتجة في سورية. وأدّت العقوبات أيضاً إلى حصول تقطع في استيراد التجهيزات الطبية المتخصّصة وقطع التبديل والغيار.

إضافة إلى ذلك، تأثرت الموارد البشرية العاملة في النظام الصحّي تأثراً مباشراً جرّاء النزاع، إذ أفادت وزارة الصحّة عن فقدان 142 شخصاً من الكادر الطبي لحياتهم أثناء ممارستهم لواجبهم منذ بداية الأزمة. وفي الوقت ذاته، غادر العديد من المختصين والعاملين الصحيين المدربين والمؤهلين البلاد. وقد تبيّن خلال تقدير سريع للأوضاع قامت به وكالات الأمم المتحدة في حلب في شهر آذار 2013 أن 36 طبيباً فقط كانوا يمارسون مهامهم في المدينة التي كانت تضمّ يوماً 5,000 طبيب[13]. ولا يمكن لفقدان رأس المال البشري القيّم هذا إلا أن يترك تبعات خطيرة على جودة الرعاية الصحية المقدّمة للسكّان وعلى تدريب طلاب الطب.

وأسهم غياب القدرة على الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية وندرة الأدوية بالتوازي مع الحركة الهائلة للنازحين داخلياً ضمن سورية، وكذلك تدفق اللاجئين على نطاق واسع خارج حدود البلاد، في زيادة عدد حالات المرض، مثل الأمراض الشبيهة بالأنفلونزا، والإسهال بين صفوف الأطفال الذين تقلّ أعمارهم عن 5 سنوات، والتهاب الكبد الوبائي

(أ)، واللشمانيا. ويعاني معظم اللاجئين والنازحين داخلياً من الفقر وظروف المعيشة التي تتّسم بالاكتظاظ، إذ أنهم يشتركون في افتقارهم إلى الوصول إلى المياه النظيفة أو صرف صحي لائق. كما أنهم ينتقصون إلى الأموال المطلوبة لضمان الوصول إلى الرعاية الصحية ذات الجودة في الدول المستضيفة لهم. وإضافة إلى ذلك، ومع تراجع التغطية في الرعاية للصحة الإنجابية، فإن الأمهات المرضعات وحديثي الولادة يواجهون مخاطر صحية متزايدة جرّاء زيادة حالات الولادة قبل الأوان (الخدّج)، وارتفاع معدّل الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن عند الولادة، والاختلاطات المرافقة لحالات الولادة.

وتظل أرقام الوفيات المرتفعة واحداً من أكثر الجوانب مأساوية للنزاع المسلّح، في حين أن هشاشة النظام الصحّي وانعدام القدرة على الوصول إلى الرعاية الطبية المنقذة للحياة أدّت إلى زيادة عدد حالات الوفاة والمعاناة، بما أن العديد من حالات الوفاة التي كان يمكن الحيلولة دون حصولها كان يمكن ألا تقع لو توفّرت الرعاية والمرافق المناسبة. وبحلول الربع الأول من العام 2013، ومع تصاعد مستوى العنف والعمليات العدائية، شهدنا زيادة مسجّلة في عدد حالات الوفاة بمعدّل الثلث مقارنة مع الفترة السابقة. فقد ارتفع العدد الإجمالي للوفيات من 60,000 إلى 80,000 وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة[14]. وتبيّن خارطة الخسائر في الأرواح النمط الجغرافي المترقي للعنف في الربع الأول من العام 2013، إذ سجّل معظم هذه الزيادة في حلب (7,532 حالة وفاة)، ودمشق (4,671 حالة وفاة)، وريف دمشق (4,396). وتشير هذه السجلّات إلى أن العنف والعمليات العدائية لازالت تتركّز في بيئات المدن المأهولة سكانياً بكثافة بين صفوف السكّان المدنيين غير المسلّحين بغالبيتهم العظمى (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) 2013). وهناك عدد أكبر من الأفراد والعائلات التي تعرّضت لصدمات نفسية جرّاء الأذيات خلال النزاع، مع وجود زهاء 240,000 جريح ومشوّه. وبنهاية الربع الأول من العام 2013، كان ما يقارب 1,5% من السكّان قد توفّوا، أو جرحوا، أو تعرّضوا للتشويه[15]. وبين صفوف المشوّهين والجرحى، هناك عدد متزايد من الأشخاص الذين أصبحت لديهم إعاقات مدى الحياة وغيّرت مجرى حياتهم إلى الأبد، فضلاً عن الحالات المزمنة التي تفاقمت جرّاء عدم إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية والجراحية المناسبة، والنقص في الكادر الطبي، والأدوية المنقذة للحياة.

إن تزويد المتحاربين بالمزيد من القوّة الفتّاكة من خلال تجهيزهم بالأسلحة الأثقل والأكثر قدرة من حيث القوّة النارية التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة لن تسهم إلا في زيادة معاناة مئات آلاف العائلات الإضافية وآلامهم، إضافة إلى مئات الآلاف الآخرين الذين دُمّرت حياتهم نتيجة لوفاة أحبائهم أو تعرّضهم للأذى. ويتعيّن على المعنيين أن يساهموا في الانتقال من تحبيذ العسكرة إلى الدفع باتجاه استباب السلام من خلال التركيز على المأساة، والمعاناة الاقتصادية والمصاعب المادية التي أرخت بعبء ثقلها على كاهل ملايين السوريين، إذ أن مجتمعات برمتها تعيش ضمن ظروف من الرضوض المتواصلة والدائمة، يتعرّض الأطفال فيها إلى وحشية الموت والحروب، وسفك الدماء، والعنف ممّا يؤدّي إلى حالات من اضطرابات الكرب ما بعد الصدمة، في حين تواجه النساء مخاطر عديدة من العنف والانتهاكات، ومن ضمن ذلك التحرّش الجنسي، والاعتداء، والاغتصاب.

خلاصة موجزة

بدأت الأزمة السورية الحالية بالمظاهرات العامة، لكنها سرعان ما تصاعدت إلى نزاع داخلي مسلّح، اتخذ بدوره أبعاداً إقليمية ودولية دفع الأمور نحو العسكرة والصراعات المناطقية والاثنية التي أخذت تدمّر النسيجين الاجتماعي والاقتصادي للبلاد. وبالنظر إلى الأمور من زاوية التنمية البشرية، فقد كان الأثر كارثياً بما أن رأس المال الاقتصادي، والاجتماعي، والبشري للبلاد قد تخرّب ودمّر بصورة شاملة، ممّا قاد إلى حالة من تفكك القطاع الصناعي وهروب الاستثمارات الرأسمالية ستغرق الأجيال الحالية والمستقبلية في مستقنع من عدم التنمية والفقر.

يُظهر هذا التقرير الآثار الاقتصادية للنزاع، إذ وصلت الخسائر الاقتصادية الإجمالية خلال هذه الفترة إلى 84,4 مليار دولار أميركي، أي ما يُعادل 142% من الناتج المحلي الإجمالي لسورية عام 2010. وتبلغ خسارة الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 38,4 مليار دولار أميركي جرّاء الانكماش بنسبة 3,7% في 2011، و28,9% في 2012، و6,8% في الربع الأول من العام 2013. لكن ذلك لا يشكّل سوى 45% من إجمالي الخسارة الاقتصادية، بينما بلغت قيمة خسائر مخزون رأس المال جرّاء التخريب والتدمير 41,15 مليار دولار أميركي أي 49% من إجمالي الخسارة الاقتصادية، في حين شكّلت النفقات العسكرية الإضافية 6% من هذه الخسارة، إذ أعيد تحويل 4,85 مليار دولار أميركي من الفاتورة العامة، إلى فاتورة الحرب. أمّا إجمالي الدين العام فيبلغ حالياً 65% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين ارتفع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 84,4% خلال عامين. وخسر سوق العمل 2,3 مليون وظيفة، بينما وصل معدّل البطالة إلى رقم قياسي بلغ 48,8%.

بالنسبة للأثر الاجتماعي، أظهر التراجع في أداء مؤشر التنمية البشرية عودة البلاد 35 سنة إلى الوراء نتيجة لتدهور مؤشرات الصحة، والتعليم، والدخل. نصف سكّان البلاد حالياً يقبعون في الفقر، كما تراجع فيه عدد السكّان 9% نظراً لتحوّل 1,3 مليون نسمة إلى لاجئين ومغادرة 1,33 مليون نسمة إضافيين بصفة مهاجرين "مؤقتين". علاوة على ذلك، شهّدت الأنماط السكانية والمجتمعات المستقرة تغيّرات ناجمة عن نزوح ما يُقارب 4 ملايين نسمة من بيوتهم ومناطقهم نتيجة للعنف، والتشرّد، والخوف، والترهيب. أمّا النظام التعليمي فهو في حالة أزمة نتيجة الأضرار والتخريب التي طالت 2,936 مدرسة بتكلفة تصل حتى 6,1 مليار ليرة سورية، في حين تستضيف 1,992 مدرسة أخرى النازحين داخلياً.

وصل معدّل التسرّب من المدارس إلى 46,2%، في حين تعاني المدارس من النقص في المدرّسين، بما أن عدد كبير من الكادر التدريبي أصبح نازحاً وانضم إلى صفوف اللاجئين والمهاجرين. كما تعرّض نظام الرعاية الصحية إلى التخريب جرّاء أضرار الحرب مع خروج 32 مستشفى، و31% من مراكز الرعاية الصحية الأولية من الخدمة، في حين حصل تقطّع في الخدمات نتيجة مغادرة جزء من المختصين بالرعاية الصحية. وتعاني الخدمة أيضاً من نقص في الأدوية الأساسية والمنقذة للحياة جرّاء التدمير الواسع والانهيار في الصناعة الدوائية المحلية، والعقوبات الدولية التي تحول دون استيراد الأدوية الأكثر تقدّماً والمعدّات الطبية الحديثة.

يُقدّر أنه بنهاية الربع الأول من العام 2013، كان هناك 80,000 حالة وفاة مرتبطة بالنزاع، في حين أصيب أكثر من 240,000 شخص أثناء النزاع، والعديد من هؤلاء الأشخاص أصبحت لديهم إعاقات مدى الحياة وغيّرت مجرى حياتهم إلى الأبد، فضلاً عن الحالات المزمنة التي ستثقل كاهلهم مستقبلاً وكذلك كاهل نظام الرعاية الصحية. إضافة إلى ذلك، تراجعت معدلات التلقيح الوقائي إلى مستويات تبعث على القلق، في حين تشهد الأمراض والأوبئة تزايداً، وأكثر الفئات عرضة للخطر هي النساء، والأطفال، واللاجئين.

علاوة على ما سبق، من الواضح أن الحكومة تفتقر إلى استراتيجية شاملة للاستجابة إلى الأزمة، ولم تكن قادرة على التجاوب بفعالية مع الاحتياجات الملحّة في القطاعات الحرجة، ولاسيما في مناطق النزاع. وتجلّى هذا الأمر بوضوح في غياب الموارد وضعف التعامل مع السكّان النازحين داخلياً. فعامّة السكّان يفتقرون إلى الثقة بالمؤسسات العامّة نظراً لغياب الشفافية، والمساءلة، وضعف الالتزام بالسياسات المعلنة. وينتشر الموقف ذاته على نطاق واسع بين صفوف السكّان تجاه مؤسسات الأمم المتحدة العاملة في الشأن الإنساني. وبالتالي، هناك حاجة إلى بناء استراتيجية إنسانية تكون ذات طبيعة تشاركية وجامعة للكل، بحيث تشترك فيها الحكومة، ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمجتمع الدولي بطريقة تعيد بناء الاستقرار الاجتماعي والوحدة، مع الاعتراف بالتحدّيات السياسية والدبلوماسية التي تنشأ عن ذلك.

Endnotes

1 إن مصادر البيانات الواردة في هذا التقرير هي بصورة رئيسية المكتب المركزي للإحصاء، وهيئة التخطيط والتعاون الدولي، ووزارة الصحة، ووزارة التربية، ووزارة الإدارة المحلية، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ومصرف سورية المركزي، ووكالات الأمم المتحدة. إضافة إلى ذلك، أجريت لقاءات مع عدد من الخبراء والشخصيات المطلعة.

2 البرمجة المالية هي نظام متكامل من الحسابات الاقتصادية الكلية التي تشمل الحسابات القومية، وميزان المدفوعات، والحسابات المالية والنقدية، والتي تقدّم المعلومات المطلوبة لتقييم أثر الأزمة على الاقتصاد السوري والخيارات المتاحة لتعديل السياسات. كما أن هذه الأداة توفّر أيضاً إطاراً لتحليل السياسات وتتضمّن عدداً من الاختبارات الرئيسة ، وقد جمع المركز السوري لبحوث السياسات ما بين حسابات مخزون رأس المال، والفقر المادي على مستوى الأسرة، وأداء سوق العمل، من جهة والبرمجة المالية القياسية من جهة أخرى. وقد اختيرت أداة البرمجة المالية على حساب نماذج السلاسل الزمنية الاقتصادية الكلية ونموذج التوازن العام، بما أن هذه النماذج لا تأخذ بعين الاعتبار التحوّلات الدراماتيكية في المتغيّرات الاقتصادية بطريقة كفوءة. كما أن نموذج البرمجة المالية يعكس بكفاءة أكبر الوضع الحالي للاقتصاد السوري في وقت تعصف به تغيّرات دراماتيكية.

3 إن التقرير، وفي جميع أقسامه، يحتسب معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي للربع الأول لعام 2013 من خلال مقارنته مع كامل الناتج المحلي الإجمالي لعام 2012، بما أن الناتج المحلي الإجمالي للربع الأول لعام 2012 غير متوفر.

4 تعتبر خسائر الناتج المحلي الإجمالي جزءاً فقط من الخسائر الاقتصادية الإجمالية. وثمّة عنصر هام آخر ألا وهو أثر خسارة مخزون رأس المال، وهي مصدر أساسي للنمو الاقتصادي (المركز السوري لبحوث السياسات، 2013).

5 إسقاطات المركز السوري لبحوث السياسات.

6 تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات، استناداً إلى البيانات والمعلومات المستقاة من وزارة الزراعة والمركز السوري لبحوث السياسات.

7 الحسابات أجريت باستعمال بيانات استقيت من (Collier and Hoeffler, 2002b). في 2012 والربع الأول من عام 2013 تواصلت المعارك الكثيفة في حلب، وريف دمشق، وإدلب، ودير الزور، وحمص.

8 يقيس مؤشر التنمية البشرية لعام 2014 مؤشرات التنمية البشرية في 2013.

9 تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات.

10 يعكس خط الفقر المادي الأعلى النفقات الاستهلاكية الفعلية للفقراء والتي لبّت مستوى معيّن من الاحتياجات الأساسية، في حين أن خط الفقر الأدنى يحسب المتطلبات الأساسية الغذائية وغير الغذائية للفقراء.

11 تستند هذه التقديرات إلى بيانات وزارة التربية، إضافة إلى حسابات المركز السوري لبحوث السياسات.

12 ليس هناك أي مشفى عامل في دير الزور

13 تقدير مشترك سريع في شمال سورية، 27 آذار 2013

14 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) 26 نيسان، 2013.

15 وفقاً لمعدل 1 إلى 4 نسبة الوفيات إلى الجرحى

الملحق

الاستجابة المؤسساتية

قوبلت المطالب التي طُرِحَت منذ زمن من قبل منظمات المجتمع المدني، والمثقفين، والمعارضين السياسيين فيما يخص الحريات المدنية، والإصلاح السياسي، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية عبر المؤسسات الكفوءة والشفافة والتمثيلية، إلى حدّ كبير برد فعل أمني عوضاً عن التجاوب معها. ورغم أن الحكومة شرعت في السير على طريق الإصلاح السياسي والاقتصادي، إلا أن الأمور سارت بوتيرة بطيئة، وأقل ما يُقال هي أنها لم تكن شاملة للجميع، ممّا أبقى شرائح ومناطق واسعة من سورية في حالة من التهميش وعدم التنمية. وبالرغم من أن الحكومة السورية كانت واثقة بداية من أن ألسنة اللهب التي أشعلها الربيع العربي لن تصل إلى سورية، إلا أن المظاهرات العامّة التي اندلعت في جنوب سورية في آذار 2011 كان الشرارة الأولى التي أذنت بوصول هذه النيران. لكن في سورية، سرعان ما شهدت الأمور انعطافة مأساوية باتجاه النزاع المسلّح الذي أتى على عقود من إنجازات التنمية الإنسانية في سورية من خلال تفكك القطاع الصناعي، وهروب الاستثمارات ورؤوس الأموال. ولسوء الحظ، أصبحت الأمور أكثر تعقيداً وعسيرة على المعالجة جرّاء اتخاذها منحى إقليمياً ودولياً.

تكمن الجذور العميقة للأزمة في حالات "الاختناق المؤسساتي"، التي تعكس العيوب في طبيعة المؤسسات الرسمية التي منعت شرائح واسعة من المجتمع من الإسهام بفعالية في التنمية الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والاستفادة من مكاسب ذلك التقدّم المحقق (المركز السوري لبحوث السياسات، 2013). ورغم إدراك الحكومة لنتائج الضعف المؤسساتي، وغياب المشاركة، والفساد، إلا أنها واصلت معالجة هذه القضايا بصورة تشريعية فقط عبر إصدار المراسيم والقوانين، حتى وإن كان البعض يعتبر أن ذلك جاء بعد فوات الأوان.

القوانين والأنظمة

صحيح أن استجابة الدولة إلى النزاع المسلّح اتّسمت بالقوّة، إلا أنها افتقرت إلى استراتيجية توازيها قوّة تكون قادرة على تجاوز التبعات الاجتماعية والاقتصادية للنزاع، كما بيّنا في مجالات الأزمة المختلفة المشار إليها في هذا التقرير. فهي لم تتجاوب بفعالية، على سبيل المثال، مع المتطلبات الملحة في القطاعات الأساسية، ولاسيما في مناطق النزاع. ويتجلّى هذا الأمر بصورة واضحة في سوء التعامل مع الأعداد الهائلة من السكّان النازحين ومن غياب الخدمات المقدّمة إليهم. فالفشل في التعامل مع احتياجات سكّان يشعرون بحالة متنامية من اليأس بطريقة شفافة وقائمة على المساءلة يقوّض ثقة الناس في مؤسسات الدولة.

ومن منظور القانوني، طرحت الحكومة عدداً من القوانين والأنظمة عبر مجلس الشعب (البرلمان) والرئاسة. وخلال الربع الأول من العام 2013، صدر عدد من المراسيم والقوانين. ومن بينها ما يلي:

- المرسوم التشريعي رقم 10 تاريخ 2013/1/15 والقاضي بإحداث نيابة عامة مالية تختص بالنظر في الجرائم المتعلقة بالأموال العامة. ويهدف المرسوم إلى حماية الأموال العامة وإلى تحقيق شفافية الإدارة المالية للدولة.
- القانون رقم 3 تاريخ 2013/3/20 الناظم للعقوبات الاقتصادية الهادفة إلى محاربة الجرائم الاقتصادية والمالية، وحماية الاقتصاد الوطني. وهو ينص على عقوبات ضد كل من يسيء استعمال الأموال العامة.
- المرسوم التشريعي رقم 16 الذي ينص على الاعفاء من جميع الفوائد والجزاءات والغرامات للمكلفين بضريبة دخل الأرباح الحقيقية إذا سددوا الضريبة أو الرسوم حتى غاية شهر حزيران 2013. وتهدف هذه الإعفاءات إلى تحفيز عملية تحصيل وزارة المالية للضرائب في ضوء تراجع الإيرادات الضريبية.
- المرسوم التشريعي رقم 15 والذي قسّم وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل إلى وزارتين عوضاً عن وزارة واحدة، بحيث أنشأت وزارة منفصلة للشؤون الاجتماعية، ووزارة أخرى للعمل.

- قرار وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم 3 تاريخ 2013/1/3 الذي يسمح للقطاع الخاص باستيراد الغاز، والنفط، والوقود من أمواله الخاصّة. ويعتبر هذا تدبيراً قصير الأجل ينتهي مفعوله في شهر حزيران 2013. والغاية من هذا القرار هي محاولة الالتفاف على المصاعب التي تواجهها الحكومة في إيصال المشتقات النفطية إلى الأسواق الداخلية، ومحدودية قدرتها على تمويل المستوردات بالعملات الأجنبية.
- المرسوم التشريعي رقم 2 لعام 2013 القاضي بأن تحدث مراكز للرعاية الاجتماعية لتقديم خدمات رعائية لبعض الفئات في المجتمع مثل المسنين والفقراء.

يشير العديد إلى أن هذه القوانين ورغم أنها تتعامل مع بعض التحدّيات التي تواجه الحكومة في الأزمة الحالية، إلا أن الأساس الذي تستند إليه هذه القوانين يعاني من غياب رؤية واضحة للتعامل بشكل استراتيجي مع التحدّيات الكبيرة التي تواجه البلاد خلال هذه الفترة الاستثنائية.

المراجع

Abadie. A, Gardeazabal. J, (2003): "The Economic Costs of Conflict: A Case Study of the Basque Country", The American Economic Review, Vol. 93, No. 1, pp. 113-132.

Acemoglu. D, Johnson. S, Robinson. J, (2001): “The Colonial Origins of Comparative Development: An Empirical Investigation”, American Economic Review 91, No. 5, pp. 1369–1401.

Canuto. O, Giugale. M, (2010): “The Day After Tomorrow: A Handbook on the Future of Economic Policy in the Developing World”, The World Bank.

Central Bureau of Statistics in Syria (1963-2011): Statistical Abstracts, Household Income and Expenditure Surveys, Labour Force Surveys, Household Health Surveys.

Central Bank of Syria (2000-2011): Quarterly Statistical Bulletins.

Collier. P, (1999): “On the Economic Consequences of Civil War”, Oxford Economic Papers, 51, pp. 168-83.

Collier. P, Hoeffler. A, (2004) “Greed and Grievance in Civil War”, Oxford Economic Papers, 56, pp. 563-95.

Ferguson. B, Restrepo. J, Villamarín. A, (2010): “Estimating Life Expectancy Potential Gains and Lost Product by Violence Reduction in Selected Countries", paper presented in “The Global Costs of Conflict”, International Research Workshop of the Households in Conflict Network (HiCN) and the German Institute for Economic Research (DIW Berlin) 1-2 February 2010.

Garfinkel. M, Skaperdas. S, (2006): "Economics of Conflict: An Overview"(April), prepared for inclusion in T. Sandler and K. Hartley (eds.), Handbook of Defense Economics, Vol. 2 (chapter 3).

Groot. O, Brück. T, Bozzoli. C, (2009): "Estimation of the Economic Costs of Conflict", DIW Berlin, Department of International Economics, Discussion Papers: 948, Berlin, (November).

Hoeffler. A, Reynal-Querol. M, (2003): "Measuring the Costs of Conflict", Centre for the Study of African Economies, (March).

Justino. P, (2009): "The Impact of Armed Civil Conflict on Household Welfare and Policy Responses". MICROCON Research Working Paper 12, Brighton: MICROCON.

Mehchy. Z, Nasser. R, Schiffbauer. M, (2013): “Trade Determinants and Potentials of Syria: Using Gravity Model: With an Estimation of Syrian Crisis Impact on Exports”, Submitted to the 19th Annual Economic Research Forum (ERF) Conference.

Nasser. R, (2008): "Could New Growth Cross-country Empirics Explain the Single Country Growth of Syria during 1965-2004?" Arab Planning Institute, working paper 0802.

Nasser. R, Mehchy. Z, (2012): "Determinants of Labor Force Participation In Syria (2001 – 2010)”, Submitted to the Labor and Human Development Theme of the 18th Annual Economic Research Forum (ERF) Conference 2012.

Nasser. R, Mehchy. Z, (2012): "Role of Economic Factors in Political Movement: The Syrian Case", Arab Planning institute. Kuwait.

North. D, (1990): “Institutions, Institutional Change and Economic Performance”, Cambridge: Cambridge University Press.

Planning and International Cooperation Commission in Syria (2000-2011): 10th Five Year Plan 2006-2010, Mid Term Review of 10th FYP.

Rodrik. D, (2007):”One Economics, Many Recipes. Globalization, Institutions and Economic Growth”, Princeton University Press.

Syrian Centre for Policy Research, (2013): "The Socioeconomic Roots and Impacts of the Syrian Crisis". Damascus, Syria.

Sen. A, (2009): "The Idea of Justice", Harvard University Press.

Sen. A, (1999): “Development as Freedom”, Oxford: Oxford University Press.

The World Bank (2012): World Development Indicators 2012 database.

The World Development Report (2011): "Conflict, Security, and Development", The World Bank.

UNDP (2010): El Laithy. H, Abu-Ismail. K: “Poverty and Distribution in Syria”, Unpublished.

UNDP (2010): “Human Development Report”, New York: UNDP.

UNDP (2011): “Human Development Report”, New York: UNDP.

UNHCR (2013): "Syria Regional Refugee Statistics", April.

United Nations (2010): “Rethinking Poverty: A Report on the World Social Situation”. Department of Economic and Social Affairs.

United Nations, (2012): "World Economic Situation and Prospects 2012"

United Nations: OCHA (2013): "Humanitarian Bulletin: Syria". Issue 22, 19 March – 8 April.

UNRWA (2013): “Syria Crisis Situation Update”, Issue 42, 14 April.

World Economic Forum (2010): "Global Competitiveness Report".